الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر LMD في العلوم الإقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الاسلامية المتعلقة بعمليات المرابحة في البنوك الإسلامية في الجزائر

تحت اشراف الأستاذ الدكتور :

نصر ضو

إعداد الطالبات :

- نسرين بوراس
- ابتسام أوراق
- زينب صيلع

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ./د. عدائكة أسماء	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
أ./د. نصر ضو	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ./د. مصباحي محمد الأمين	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وعرفان

الحمد والشكر والمنة لله تعالى أولا وأخيرا على نعمة التوفيق وسداد الخطى في الطريق، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين المعلم الذي أوصانا بالشكر، وعلمنا البر، وزين بالإسلام أخلاقنا فجزاهّ الله عنا خير الجزاء

نتوجه بالشكر والامتنان لكل من قدم لنا يد العون بأسلوب أو بآخر لإنجاز هذا العمل، ونسجل شكرنا وتقديرنا بمداد من ذهب لدكتورنا الفاضل" **نصر ضو**" الذي أشرف على إخراج هذا العمل من غير سأم أو ملل فكان للعطاء قرينا، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة وعمال الكلية فلهم منا جميع جزاء الشكر وثناء العطاء وجميل العرفان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الإهداء

"رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" (سورة النمل:19)

يا من علمتنا أن العلم هو العماد الذي يبني به الإنسان شخصيته واللبنة الأساسية لبناء المجتمع، **إليك ربي أخلص علمي ورسالتي**، ولأنك شكور تحب الشكر فسأهدي رسالتي إلى كل من شاركني فيها معنويا وروحيا وبكل خطوة.

إلى الحضن الدافئ، والقلب الحنون، إلى من بفضل دعواتها التي تشق أبواب السماء أضاءت لي دربي فأثمر هذا العمل إليك يا منبع الخير والعطاء الذي لا ينضب أهدي علمي وعملي مكللا بأجمل عبارات الود والاحترام

أمي الحبيبة

إلى من أذكره منذ نعومة أظافري وهو يفني عمره سعيا وراء العلم نهلا وعطاء دون كلل أو فتور، فأضحى مثالا للمتعلم الدؤوب وفخرا لنا في الدنيا والآخرة، وكان بهمته وروحه العالية قدوة وملهما ومنارة أكمل بها مسيرة حياتي

أبي الحبيب بوراس طليبة

إلى أشقاء روحي، شركائي في أحزاني وأفراحي أهديكم رسالتي هذه داعية الله أن يديم بيننا رباط المحبة والمودة.

إخوتي الأعزاء

إلى الذين أحببتهم، احترمتهم وحملت لهم في قلبي ذكرى جميلة لا تنسى، إلى كل الذين لم تسعهم ورقتي ووسعهم قلبي.

زملائي أحبتي وأقربائي

بوراس نسرين

الإهداء

إلى من تعاهدني بالتربية في الصغر وكانا لي نبراسا يضيء فكري بالنصح والتوجيه في الكبر أمي وأبي حفظهما الله.

أمي الحبيبة وأبي العزيز

إلى من شملوني بالعطف وأمدوني بالعون وحفزوني للتقدم اخوتي وأخواتي رعاهم الله.

إخوتي الأعزاء

الى من كان معي من بداية مذكرتي و الذي مدني بالنصائح و التوجيهات الاستاذ المشرف **د.نصر ضو**

إلى روح جدتي الطاهرة رحمها الله

وإلى كل من علمني حرفا وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة أساتذتي الكرام

إليهم جميعا اهدي ثمرة جهدي ونتائج بحثي المتواضع وإلى جميع أصدقائي

وإلى كل الطلبة السنة الثانية ماستر دفعة 2021

أوراق ابتسام

الإهداء

عن حديث أبي هريرة قال:

جاء رسول الله" صلى الله عليه وسلم" فقال: يا رسول الله، من أحق الناس بحسن صحابتي؟ – يعني: صحبتي، قال: أمك قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أبوك... أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى التي سهرت على تربيتي إلى قرة عيني وإشراق دربي ونور مستقبلي إلى أنبل كلمة ينطق بها اللسان في الوجود كله أمي ثم أمي ثم أمي العزيزة حفظها الله، إلى الذي حمل سنين همي يدعو لي بكل فلاح إلى رمز الرجولة والذي أسأل الله أن يطيل عمره ويهز خطاه إلى أبي العزيز حفظه الله. وإلى سندي في الحياة إخوتي وأخواتي وإلى كل الزميلات والزملاء الذين رافقوني في مشواري الدراسي.

وإلى الدكتور المشرف "نصر ضوء" الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة والتوجيهات القيمة التي أسهمت في إخراج هذا العمل بحلته النهائية.

إلى كل من لم تسعهم ورقتي، حملهم قلبي والذين كانوا سندا لي في الحياة

صيلع زينب

ملخص

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي: ما مدى تطبيق البنوك الاسلامية للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمرابحة و ذلك من خلال التعرف على الاطار النظري لعمليات المرابحة الاسلامية إضافة الى اظهار اسس القياس المحاسبي لعمليات المرابحة في البنوك الاسلامية حسب معايير المحاسبة الاسلامية ، كما هدفت الى اظهار اثر ادوات القياس المحاسبي على القوائم المالية . و تم توزيع استبانة تتكون من 19 فقرة لتعبر عن متغيرات وفرضيات الدراسة و تم توزيع الاستبانة على المدققين الداخليين في البنوك الاسلامية في الجزائر، من اهم نتائج هذه الدراسة : ان البنوك الاسلامية تقوم بتحميل كافة التكاليف المباشرة على بضاعة المرابحة حتى تصبح في مخازن المشتري و بهذا فهي تطبق مبدا التكلفة التاريخية عند تنفيذ عقود المرابحة و اثباتها بالدفاتر بتاريخ تنفيذ عقد المرابحة ، و يتم الاعتراف بإيرادات عقود عمليات المرابحة كالتزام متداول عند تاريخ تنفيذ عقود المرابحة ويقوم بعد ذلك المحاسب على توزيع الربح على مدة عقد المرابحة من خلال استخدام التسويات الجردية في حماية الفترة المحاسبية من خلال تطبيق مبدا مقابلة الايرادات بالمصروفات ، تقوم البنوك الإسلامية على توزيع أرباح عقد المرابحة حسب مدة العقد مع العميل وهذا يدل على استحقاق الايراد والمصروف لكل فترة عن الاخرى لآمر الذي يسهل احتساب الزكاة دون النظر إلى ارباح الفترة القادمة . وكان من اهم توصيات الدراسة: ضرورة الاخذ بعين الاعتبار انه وإذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه إلى العميل وكانت التبيعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية، وضرورة ان يتم الإفصاح عن الخسائر المتحققة أسعار الصرف وكذلك الأرباح المحققة من ذلك.

Abstract:

This study attempts to answer the following question:how far are Islamic accounting standards applied to Murabaha by the identification of a theoretical framework Islamic Murabaha operations , in addition to show the basis of measurement of accounting operation in Murabaha Islamic accounting standards ,also aimed to show how the impact of accounting measurement tools on the financial statement. Were distributed a questionnaire consisting of 19 paragraph Toreflect the variables and hypothes of the stady questionnaire was distributed to the internal auditors in Islamic banks in algeria ,One of the most important results of this stady : that islamic banks are based on download all direct costs oncommedity Murabaha to become the buyer stores and this they apply the principale of historicalcost when implementing murabaha contracts and provable books on the implementing of the Murabaha contract, and income is recognized Murabaha contracts and shall thereafter accountant on the distribution of profit over a decade Murabaha through the use of inventory adjustment at the end of the accounting period throuth the application of principale interview revenue expenses ,and the islamic banks on dividend Murabaha contract according to the contract period with the client, and this shows the revenue and expense entitlement for each period for the other to somethingthat is easy to calculate Zakat without regard to profit next periods . And it was the most important recommendations of stady: the need to take into account that if damage or perished part of these assets before handed over to the client was related to the institution, the value of the shortage is loss , and reduce the carrying amount, and that is the need to disclose the losses incurred from the different exchange rates as well as the profits realized.

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
شكر و عرفان	
الاهداءات	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الاشكال	V
فهرس الجداول	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول: النظريات الأدبية	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: الاطار النظري للمرابحة و المعايير المحاسبية	**06**
المطلب الأول: التمويل بالمرابحة في المصارف الاسلامية	**07**
أولا: تعريف المرابحة وصورها	**07**
ثانيا: مراحل وشروط المرابحة	**08**
ثالثا: تقييم تطبيق عقد المرابحة (مخاطر وايجابيات)	**11**
المطلب الثاني: معايير المحاسبة والمراجعة الاسلامية للمؤسسات المالية الاسلامية	**13**
أولا: التعريف بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية	**13**

ثانيا: مبررات معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية 14

ثالثا: عرض معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسســـات المالية 15

المطلب الثالث: متطلبات تحقيق اغراض المحاسبة على المرابحة والمرابحة لآجل ولآمر بالشراء 23

أولا: قياس واثبات موجودات المرابحة والمرابحة لآجل ولآمر بالشراء 23

ثانيا: اثبات وتوزيع الربح لعمليات المرابحة في المحاسبة الاسلامية 24

ثالثا: العرض والافصاح عن عمليات المرابحة في القوائم المالية 26

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 27

المطلب الأول : الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (عقد المرابحة) 27

أولا: دراسة بشيري عبد الباسط بن هبيري بوعلام 27

ثانيا: دراسة محمد أبو صرار النعامي وسامر النباهين 27

ثالثا: دراسة عبيدي سعد هندة 28

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير الثاني التابع (المعايير المحاسبية الإسلامية المالية) 29

أولا: دراسة عبد الحق هاني وبعلي مراد 29

ثانيا: دراسة عماد برجة 30

ثالثا: دراسة شادلي محمد محي الدين عبد القادر 31

المطلب الثالث: دراسة المتعلقة بالمتغيرين (عقد المرابحة ومعايير المحاسبية المالية الإسلامية 32

أولا: دراسة خليل إبراهيم الدليمي وعطا الله احمد الحسبان 32

ثانيا: سمية عمار عمران اعمار 33

خلاصة الفصل 34

الفصل الثاني :الدراسة التطبيقية

تمهيد 36

المبحث الأول: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة 37

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة 37

أولا : مجتمع الدراسة وطريقة سحب العينة : 37

ثانيا: استبانة ونموذج الدراسة 39

المطلب الثاني: أدوات الدراسة 41

أولا: صدق وثبات الاستبيان: 41

ثانيا: خصائص العينة : 42

المطلب الثالث: صدق المحتوى و خصائص العينة 42

أولا: صدق وثبات الاستبيان: 41

ثانيا: خصائص العينة : 42

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات 47

المطلب الأول : اتجاه إجابات العينة على أسئلة الاستبيان حسب مقياس ليكارت 47

اولا/ النتائج المتعلقة حول اراء عينة الدراسة على فقرات اثبات قياس موجودات المرابحة: 47

ثانيا/ النتائج المتعلقة حول أراء عينة الدراسة على فقرات توزيع أرباح المرابحة في القوائم المالية: 48

ثالثا/ النتائج المتعلقة حول اراء عينة الدراسة بمتطلبات العرض والافصاح عن المرابحة في القوائم المالية: 50

المطلب الثاني: مناقشة نتائج التحليل و اختبار الفرضيات 53

خاتمة 61

قائمة المراجع 66

الملاحق 71

فهرس الاشكال:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1-2	نموذج الدراسة	40
2-2	توزيع عينة دراسة حسب الجنس	42
3-2	توزيع عينة دراسة حسب العمر	43
4-2	توزيع عينة دراسة حسب المؤهل العلمي	44
5-2	يبين توزيع العينة حسب المستوى الاداري	44
6-2	توزيع عينة دراسة حسب الخبرة المهنية	45

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1-2	أسماء البنوك (مجتمع الدراسة)	37
2-2	يوضح مقياس ليكارت الخماسي	38
3-2	تحديد الاتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي	39
4-2	نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة	42
5-2	توزيع عينة دراسة حسب الجنس	42
6-2	توزيع عينة دراسة حسب العمر	43
7-2	توزيع عينة دراسة حسب المؤهل العلمي	44
8-2	يبين توزيع العينة حسب المستوى الإداري	44
9-2	توزيع عينة دراسة حسب الخبرة المهنية	45
10-2	اتجاهات اجابات العينة حول المحاور الثلاث	46
11-2	اتجاه إجابات العينة حول اثبات و قياس موجودات المرابحة	47
13-2	اتجاه إجابات العينة حول توزيع أرباح المرابحة في القوائم المالية	49
14-2	اتجاه إجابات العينة حول متطلبات العرض و الافصاح عن المرابحة في القوائم المالية	51
15-2	اختبار التوزيع الطبيعي	53
16-2	معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة	54

17–2	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للعمر	57
18–2	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمؤهل العلمي	58

مقدمة

مقدمة

تقدم البنوك الخدمات المالية الإسلامية على إنها وسيط مالي تتمثل وظيفته في التوسط بين المدخرين والمستثمرين وفي سبيل تحقيق ذلك فان هذه البنوك تحتاج إلى صيغ بديلة عن صيغ الاقتراض بالفائدة وهذه الصيغ التي تعمل من خلالها هذه المؤسسات المالية تقوم بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار والاستهلاك وهي في أصلها عقود معروفة في الفقه الإسلامي وتؤدى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

و من بين هذه الصيغ المرابحة حيث تعد المرابحة المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية، مصدراً هاماً من مصادر التمويل وبديلاً عن المعاملات الربوية التي تجريها البنوك التقليدية، كذلك الصورة المناسبة لطبيعة عمليا في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث أثبتت أهميتها كأداة لتلبية احتياجات العميل التمويلية، ويجب أن نفرق بين صورتي المرابحة العادية والمصرفية(المرابحة للآمر بالشراء). وبالرغم من ذلك فإنها تكاد تكون الصورة الوحيدة التي ثار حولها جدل كثير ليس من حيث الفكرة كما وردت لدى الفقهاء القدامى وإنما من حيث الأسلوب الذي تطبق في البنوك الاسلامية المعاصرة هذا ما أثَّر خلاف نظري بين الفقهاء المعاصرين على الإجراءات العملية لبيوع المرابحة الأمر الذي جعل هذه الصورة محور الاهتمام في كل الندوات و المؤتمرات والدراسات التي جرت حول البنوك الإسلامية.

و على ذلك تم وضع معايير و ضوابط متعلقة بالمرابحة و المرابحة للآمر بالشراء الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و بدأ تطبيق المعايير التي تصدرها هذه الهيئة في دول إسلامية في ظل سعي الهيئة من خلال مجلسها الشرعي و المحاسبي إلى توحيد الآليات التي تستخدمها البنوك الإسلامية في تصريف أعمالها وذلك من خلال إصدار معايير ملائمة تتمتع بدرجة عالية من المصداقية ، يأتي ذلك في ظل الاختلاف في النظم النقدية التي تتواجد في هذه البنوك الإسلامية، وتحظى هذه المعايير بقبول دولي وإقليمي واسع ومطبقة حاليا في عدد من المؤسسات المالية الاسلامية في عديد الدول .

1. المشكلة الرئيسية:

تثير هذه الدراسة إشكالية رئيسية تتمثل في:

الى أي مدى يتم تطبيق المعايير المحاسبية الاسلامية المتعلقة بالمرابحة في البنوك الاسلامية ؟

2.الأسئلة الفرعية:

من التساؤل الرئيسي السابق يمكننا أن نُثير مجموعة من الأسئلة الجزئية تسهيلًا للإجابة عن المشكلة الرئيسية:

❶ ماهي المخاطر المترتبة على المرابحة في البنوك الاسلامية ؟

❷ هل تطبق البنوك في الجزائر متطلبات اثبات و قياس موجودات المرابحة؟

❸ هل تطبق البنوك في الجزائر متطلبات توزيع ارباح المرابحة في القوائم المالية ؟

❹ هل تطبق البنوك في الجزائر متطلبات العرض و الافصاح عن المرابحة في القوائم المالية ؟

.فرضيات الدراسة:

وكإجابة مؤقّتة على التساؤلات السابقة نعتمد الفرضيات الآتية:

❶ ان البنوك الاسلامية كباقي المصارف تتعرض لمخاطر ائتمانية و اخطاء من طرف العمال.

❷ لا تطبق البنوك في الجزائر متطلبات اثبات و قياس موجودات المرابحة.

❸ لا تطبق البنوك في الجزائر متطلبات توزيع ارباح المرابحة في القوائم المالية.

❹ لا تطبق البنوك في الجزائر متطلبات العرض و الافصاح عن المرابحة في القوائم المالية.

4.مبرّرات اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بالتخصّص والرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالبنوك الاسلامية.
- قلة الدراسات التي تعالج موضوعات المرابحة و المرابحة للآمر بالشراء.
- الرغبة في محاولة الإسهام في زيادة الرغبة بالتعامل في البنوك الاسلامية .

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

1.5. أهداف الدراسة: نسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بالمرابحة و المعايير المحاسبية المتعلقة بها.
- التعرف على اغراض المحاسبة على المرابحة و المرابحة للآمر بالشراء و اثر ذلك على عمليات القياس و الافصاح المحاسبي في القوائم المالية و اثر ذلك في توزيع الارباح و الخسائر في نهاية الفترة المحاسبية .
- التعرف على الضوابط التي على البنوك الاسلامية الالتزام بها .

2.5.أهمية الدراسة: تمّ تناول الدراسة نظرا للاعتبارات الآتية:

- ان معايير المحاسبة الاسلامية جاءت كبديل عن المعايير المحاسبية الدولية و التي يشوبها بعض الحسابات المحرمة في الدين الاسلامي لذلك يجب الاهتمام بها و التعرف على المعايير المحاسبية الاسلامية المتعلقة بالمرابحة .
- ان عمليات المرابحة تشكل العمود الفقري لنشاطات البنوك الاسلامية الامر الذي يتطلب الاهتمام بها من اجل الحصول على معلومات لأصحاب المصالح .

●زيادة الطلب على الخدمات المصرفية الاسلامية و خاصة الاستثمار بصيغة المرابحة.

6. الاطار الزماني والمكاني:

إن الدراسة الميدانية ، تَفرضُ علينا تحديد الإطار الزمني التي ستُدرس خلاله متغيرات البحث، والإحصائيات والمعطيات اللازمة؛ مع تحديد المناطق التي ستشملها الدراسة ومن ثمَّ فإنه:

- **زمانيًّا:** تشمل الدراسة الميدانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالموضوع في الفترة 2020/2021.
- **مكانيا:** يتعلق هذا البحث في مجموعة من البنوك بغية تحديد مدى تطبيق المعايير المحاسبية الاسلامية المتعلقة بالمرابحة .

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

تحددت المناهج البحثية التي سنعتمدها في بحثنا بناء على طبيعة وطريقة معالجة الإشكالية الرئيسية؛ وقد اعتمدنا على منهجية IMRAD للإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية والإشكاليات الفرعية ومن ثم فرضيات الدراسة. وتبعا لذلك اعتمدنا مجموعة من عدة مناهج بحثية، أهمها:

❶ **المنهج الوصفي:** يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة، حيث حاولنا وصف الأجزاء النظرية المتعلقة بموضوعات المرابحة و المعايير المحاسبية المتعلقة بها ، كما سهل لنا هذا المنهج ضبط متغيرات الدراسة استعانة بالأدبيات النظرية والدراسات السابقة في الموضوع.

❷**المنهج الاستقرائي:** لكي يتم الربط بين الدراسة النظرية والواقع العملي تم القيام بدراسة ميدانية عن طريق : اعداد مجموعة قوائم استقصاء و هذا لمعرفة أراء العاملين بالمصارف في الجزائر للإفصاح عن المرابحة المالية التي تصدرها المصارف .

8.صعوبات الدراسة:

إن عملية الإنشاء لا سيما البحثية منها تكتنفها مصاعب عدة بدءا بطبيعة الموضوع وتشعباته وصولا لتشابك الأهداف المراد تحقيقها من وراء ذلك. وما أضاف علينا ضغطًا في إنجاز بحثنا هو غير قليل من العوامل التي تعتبر تحديا أو تهديدا يواجه المُنجِز، كضيق الوقت، وقلة المراجع والمعلومات باللغة العربية و كذلك الاجنبية ، وعدم كفاية الموارد والإمكانات في الوقت الحالي ، وغيرها.

9.محتوى البحث:

قسمنا المذكرة إلى فصلين، وُسِمي الأول بالأدبيات النظرية ، ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول الإطار النظري للمرابحة و المعايير المحاسبية الاسلامية ، أما المبحث الثاني فعنونّاه بالدراسات السابقة.

وخصصنا الفصل الثاني للدراسة التطبيقية التي عالجنا فيها موضوع دراستنا ، وقد حدّدنا في المبحث الأول الطريقة والأدوات، ومجتمع الدراسة وضبطنا فيه المتغيرات والمعطيات المجمّعة والاختبارات والأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات؛ أما المبحث الثاني حاولنا فيه اختبار الفرضيات ومناقشة وتحليل النتائج .

أمّا خاتمة بحثنا فقد ضمناها ما توصلت إليه الدراسة من نتائج مدعمين إيّاها باقتراحات نظرية وأخرى عملية علّها تكون إضافة علمية وعملية في هذا المجال.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

تمهيد

ظهرت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وسط منظومة اقتصادية عالمية تهيمن عليها الرؤيـــة الرأسماليـــة، وكانت طبيعتها متميزة ومغايرة لشكل المؤسسات المالية السائدة من حيث مراعاتها للمبادئ والضوابط والأخلاقيـــات المتعلقة بالمعاملات الإسلامية .ونظرا للاختلافات الجوهرية بين شكلي المؤسسات وأهدافها ووسائلها، إضافة إلى توسع نطاق عمل المؤسسات الإسلامية وتعقد آليات عملها ومعاملاتها كان من الضروري استحداث معايير تتلاءم مع جوهر وخصائص هذه المؤسسات.

ومن هنا برزت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصفتها هيئة تهتم بتطوير الفكر المحاســـبي المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية من خلال إعداد وإصدار ونشر وتطوير معايير محاسبية خاصة بهذه المؤسسات هذه المعايير تضبط عمليات الاستثمار بالصيغ التي تعمل بها البنوك الإسلامية ومن بين هذه الصيغ المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء.

نحاول من خلال هذا الفصل دراسة الأدبيات النظرية المتعلقة بـــالمرابحة ومعايير المحاسبة والمراجعة المتعلقة بالمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء. وهذا من خلال مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول: الإطار النظري للمرابحة والمعايير المحاسبية في البنوك الإسلامية.**
- ✓ **المبحث الثاني: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: الإطار النظري للمرابحة والمعايير المحاسبية في البنوك الإسلامية

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على عقد المرابحة، والمعايير المحاسبية المالية الإسلامية المتعلقة به وجميع متطلبات تطبيق هذه المعايير

المطلب الأول: التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية:

سنتناول في هذا المطلب أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بعقد المرابحة في البنوك الإسلامية كما يلي:

أولا: تعريف المرابحة وصورها

1-تعريف المرابحة:

لغة: المرابحة مشتقة من الجذر العربي (ربح)،[1] اي من ربح في تجارته ربحا إذا أفضل فيه واستشف.

وبالجملة فان المتحصل من كتب اللغة ان المرابحة –بضم الميم-: بيع السلعة بما اشتراها به مع زيادة ربح معلوم.[2]

اصطلاحا: بيع بمثل الثمن الأول وربح معلوم متفق عليه بين العاقدين، والمرابحة بهذا هي احدى صور البيع المطلق، وهي تتمثل في البيع بمثل رأس مال المبيع (الذي يشمل ثمن السلعة وما كد فيها من مصروفات)، مع زيادة ربح معلوم متفق عليه.[3]

أما المرابحة المصرفية: وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف البائع والمشتري والبنك باعتباره تاجرا وسيطا بين البائع الأول والمشتري، والبنك لا يشتري السلع هنا إلا بعد تحديد المشترى لرغباته ووجود وعد مسبق بالشراء،[4] أي يقوم البنك ببيع أصل او سلعة للعميل في نطاق التمويل الرئيسي (التكلفة) بالإضافة الى رسوم الخدمة يجب أن تكون التكلفة لكل من البنك والعميل.[5]

---

[1] **Hussam sultan Fajr capital , Murabaha , bangor university , united kingdom ,30 October 2011,** p:01

[2] علي جمعة محمد وآخرون، **موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف المالية الإسلامية (المرابحة)**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – الإسكندرية –مصر، الطبعة الأولى، المجلد الأول،2009 ص38.

[3] عبد الحميد محمود البعلي، **فقه المرابحة في التطبيق الاقتصادي المعاصر السلام**، العالمية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 25.

[4] عز الدين محمد خوجة، **عمليات التمويل الاسلامي (مادة عملية تطبيقية معتمدة ومتوافقة مع شهادة المصرف الاسلامي المعتمد**، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية، ص 14.

[5] Omer Allagabo, Omer Mustafa, **why do islamic banks concentrating finance in murabahamode? performance and risk analysis (sudan :1997-2018),international busness research ; vol 13, No 7, 23june 2020, P:209**

مما سبق يمكن تلخيص تعريف التمويل بالمرابحة على أنه : عقد من العقود الاستثمارية التجارية، يتم بموجبها التمويل بالبيع، فهي بصورتها البسيطة عملية بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح أي بيع السلعة بثمن التكلفة مع زيادة ربح متفق عليه بين البائع والمشتري.[1]

2- صور المرابحة

-الصور الأولى: ويمكن أن يطلق عليها الصورة العامة أو الأصلية وهي أن يشتري شخص ما سلعة بثمن ثم يبيعها لآخر بالثمن الأول وزيادة ربح، فهو هنا يشتري لنفسه طلب مسبق ثم يعرضها للبيع مرابحة.

-الصورة الثانية: وهي ما يطلق عليها حديثاً اصطلاح «بيع المرابحة للآمر بالشراء»، وكيفتها: أن يتقدم شخص إلى آخر ويقول له اشتر سلعة معينة موجودة أو يحدد أو صافها وسوف اشتريها منك بالثمن الذي تشتريها به وأزيدك مبلغاً معيناً أو نسبة من الثمن الأول كربح ، وهذه الصورة وإن كانت تسميتها بالبيع مرابحة للأمر بالشراء من إطلاق الفقهاء المعاصرين إلا أن كيفيتها وردت لدى الفقهاء القدامى كما جاء في كتاب الأم للشافعي ما نصه: «وإذا رأى الرجل السلعة فقال أشتر هذه وأربحك فيها كذا فاشتراها الرجل فالشراء جائز...» [2]، او كما قال الدكتور رفيق المصري في تعريف هذه المعاملة : " شراء المصرف سلعة بطلب عميله بثمن معجل ، ثم بيعها إليه بثمن مؤجل ، بناء على مواعدة بينهما ملزمة في بعض المصارف ، غير ملزمة في مصارف أخرى " .[3]

ثانيا: مراحل وشروط المرابحة

1-مراحل المرابحة

1-1/طلب الشراء [4]

وتظهر في طلب الشراء البيانات التالية:

---

[1] بن عزة اكرام، بلدغم فتحي، **مكانة الصيرفة الاسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي -تقييم تجربة الجزائر**، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 01، 2018، ص 19.

[2] محمد عبد الحليم عمر، "**التفاصيل العملية لعقد المرابحة في النظام المصرفي الإسلامي**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن ندوة عن خطة (استراتيجية) الاستثمار في البنوك الاسلامية: التطبيقية والقضايا والمشكلات، 1987/6/21، عمان -الاردن، ص 80.

[3] عبد الصادق بن خلكان، **بيع المرابحة للآمر بالشراء كما تجريه المصارف المغربية -دراسة فقهية**، منشورات المجلس العلمي، مراكش، الطبعة الاولى 2011، ص91.

[4] محمد ابو صرار النعامي، سامر النهابين، "**عقود المرابحة لدى البنوك الاسلامية**،" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم القانونية، تخصص قانون اعمال، جامعة قالمة، 2018، ص 13-14.

نوع وطبيعة وأوصاف البضاعة، الكمية المطلوبة، المستندات المقدمة، مصدر الشراء أو عنوانه، شروط ومكـــان التسليم، نوع العملة، العربون، طريقة الدفع، الضمانات والكفالات، بيانات شخصية، والمصرف لا يقوم بتنفيذ الخطوة التالية إلا بعد دراسة الطلب المقدم من جميع جوانبه مثل:

- سلامة وصحة البيانات المقدمة من العميل.
- دراسة سوق السلعة حتى يضمن إمكانية تسويقها في حالة نكول العميل عن الشراء
- التأكد من أن العملية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- دراسة المركز المالي للعميل للتأكد من قدرته على سداد الثمن .
- تحديد نسبة الربح وذلك حسب نوع السلعة وطريقة التسديد .
- تحديد الكفالات لضمان حق المصرف في تحصيل الثمن وذلك على أساس حالة العميل وقيمة الصفقة .

وعند دراسة البنك طلب الشراء إما أن يوافق على الطلب او يرفضه إذا وجد فيه أي نقص.

1-2/الوعد بالتعاقد[1]

جاء في **قرار مجمع الفقه الإسلامي** رقم 2و3 بشأن الوفاء بالوعد، والمرابحة للآمر بالشراء ان الوعد (هو الذي يصدر من الآمر أو المأمور على وجه الانفراد) يكون ملزماً للواعد ديانةً إلا لعذر، وهو ملزم قضاءً إذا كان معلقاً على سبب ودخل الموعود في كلفة نتيجة الوعد .ويتحدد أثر الإلزام في هذه الحالة إما بتنفيذ الوعد واما بالتعويض عن الضرر الواقع فعلاً بسبب عدم الوفاء بالوعد بلا عذر.

1-3/مرحلة الالتزام[2]

بعد مرحلة المواعدة وإبرام العقد الخاص بها ينتقل البنك إلى مرحلة أخرى وهي مرحلة الشراء الأول، التي تتم بين البنك المورد حيث يقوم بالاتصال به والتعاقد معه لشراء السلعة مع معالجة المخاطر التي قد تتعرض لها الســـلعة خـــلال هذه المرحلة. وتتضمن عقد البيع المبرم بين المورد والبنك بعض المعلومات:

- الثمن الأصلي.
- التكاليف والمصاريف الإضافية المتعلقة بالسلعة.

[1] محمد أبو صرار النعامي، سامر النباهين، "**المرجع نفسه**"، ص 14.

[2] عبيدي سعد هنده، "**عقد المرابحة**"، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص قانون الشركات، جامعة ورقلة، 2017، ص 18،19.

- مكان وتاريخ التسليم
- مخاطر الشراء والنقل وأساليب التأمين على السلعة.

1-4/مرحلة بيع المرابحة [1]

بعد شراء السلعة ودفع المصاريف المتعلقة بها، يقوم بعرضها على العميل في حالة موافقة العميل يتم تحرير عقد البيع، حيث يقوم البنك بعملية الشراء من المورد والاطمئنان من وجودها في مكان معين (التخزين) ويتبرأ البنك من العيوب مع ذكر الضمانات التي يقدمها العميل. كما يتضمن عقد بيع المرابحة تعهد البنك بتسليم مستندات البضاعة المباعة حال وصولها إلى العميل، وفي حالة رفض العميل استلامها يحق للبنك أن يبيع البضاعة.

2-شروط المرابحة:

- أن يعلم المشتري الثاني بثمن السلعة الأول الذي اشتراه به البائع. [2]
- أن يكون الربح محدداً مقداراً أو نسبة من الثمن الأول.
- أن يكون العقد الأول صحيحاً[3]
- يجب أن يكون موضوع البيع في حيازة البائع المادية أو الضمنية عندما يبيعه الشخص آخر. (تعني الحيازة الحالة التي لا يكون فيها الحائز قد تسلم ماديا للسلعة ومع ذلك أصبحت تحت سيطرته وتنتقل إليه جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بالسلعة بما في ذلك مخاطر تدميرها).
- يجب أن يكون البيع فوريا ومطلقا. وبالتالي فإن البيع المنسوب إلى تاريخ مستقبلي أو البيع المشروط بحدث مستقبلي يعتبر باطلا. على سبيل المثال، يخبر (ا) ل(ب) في الأول من يناير أنه سيبيع سيارته في الأول من فبراير إلى " ب "، ويعتبر البيع باطلا لأنه يعزى إلى تاريخ مستقبلي.
- يجب أن يكون الموضوع عقارا ذا قيمة وبالتالي لا يمكن بيع أو شراء سلعة ليس لها قيمة.[4]
- ألا يكون موضوع البيع شيئا يستعمل في غير الأغراض الإسلامية.

---

[1] عبيد سعد هندة، **"المرجع نفسه"**، ص20.

[2] عبد الحميد محمود البعلي، **نفس المرجع السابق**، ص 09.

[3] عمر محمد، التفاصيل **العملية لعقد المرابحة في النظام المصرفي الاسلامي**، مؤتمر بعنوان الاستثمار في البنوك الاسلامية البنك الاسلامي للتنمية – السعودية، جدة، 1997، ص 05.

[4] An online publication by accountancy .com.pK ,P: 3-4 Maulan Taqi Usmani **, Murabaha** ,

- لا يجب أن يكون موضوع البيع معروفة ومعرفة على وجه التحديد للمشتري. على سبيل المثال، يقول مالك مبنى سكني ل " ب " أنه سيبيع له شقة. الآن البيع باطل لأن الشقة المراد بيعها لم يتم ذكرها أو الإشارة إليها على وجه التحديد للمشتري.
- يجب أن يكون تسليم السلعة المباعة للمشتري مؤكدا ولا يعتمد على عرضية أو فرصة.
- يقين السعر شرط ضروري الصحة البيع. إذا كان السعر غير مؤكد، يكون البيع باطلا.
- يجب أن يكون البيع غير مشروط البيع المشروط غير صالح ما لم يتم الاعتراف بالشرط كجزء من المعاملة وفقا لاستخدام التجارة.[1]

ثالثا: تقييم تطبيق عقد المرابحة (مخاطر وايجابيات)

1-مخاطر تطبيق عقد المرابحة: [2]

تعد صيغة المرابحة من أكثر الصيغ المستخدمة من قبل العملاء في البنوك الإسلامية التدني المخاطر التي تتعرض لها نسبية مقارنة مع الصيغ الأخرى حيث أن من أهم المخاطر التي تتعرض لها صيغة المرابحة للآمر بالشراء هو عدم إيفاء العميل عند التقدم بطلب الوعد بالشراء، حيث يصبح البنك مالكة للسلعة يتحمل البنك خطر التصرف في السلعة والبحث عن مشتري أخر للتصرف في السلعة مما تتعرض البنك التكاليف إضافية وخسارة في بعض الأحيان. ومن المخاطر التي تتعرض لها ايضا صيغة المرابحة للآمر بالشراء هو التأخر في سداد الدفعات من قبل العميل، حيث أن البنك لا يستطيع أن يفرض غرامة تأخير على العميل كما في البنوك التقليدية مما يؤثر سلبا على ربحية البنك.

ملخص:

-سيتعرض البنك المخاطر الائتمان، وعدم دفع العميل المستحقات التي عليه.

-من الممكن أن يتعرض لمخاطر تشغيلية، أخطاء بشرية أو ظروف خارجية.

[1] P: MEEZAN BANKS ,guide to Islamic banking , Ethical institute of Islamic finance , **MURABAHA**, 134-135.

[2] ندين شاهين، "**مخاطر صيغ التمويل الاسلامية وأثرها على الربحية**"، بحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المصارف الاسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الاردنية، 2019، ص 18.

-لا يتعرض البنك المخاطر السوق في حال نكول العميل عن الشراء، لأنه يحق للمصرف أن يرجع للعميل في حالة الخسارة التعويض الخسارة جراء نكوله عن الشراء في حالة الوعد الملزم، أما في حالة الوعد الغير ملزم فإن البنك سوف يتعرض المخاطر السوق.

2-إيجابيات تطبيق عقد المرابحة

- تمكن المصارف الإسلامية من الصمود، ومن التغلب على منافسة المصارف الربوية لها بجذب أموال المودعين.
- كفيل بتشغيل فائض السيولة في المصارف الإسلامية .ويجدر العلم بأن مشكلة تشغيل الفائض غير موجودة في المصارف الربوية، إذ يمكنها وضعه في مصارف ربوية أخرى بفائدة وسحبه متى شاءت.
- يؤمن أيضاً السيولة اللازمة لحركة المصرف الإسلامي اليومية، حتى يتمكن من دفع ما يطلبه عملاؤه منه يومياً دون تأخير.
- يمكن به استغلال ما يسمى بالودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية، نظرًا لأنها سريعة الطلب وقصيرة الأجل هذا من شأنه أن يشكِّل رافداً ربحيا ضخمًا إن أُحسِن استغلالها.
- يمكن الإفادة من عمليات لا سبيل للإفادة منها إلا بالمرابحة، وذلك كعملية تأمين حاجيات القطاع العام الذي هو مستهلك من الدرجة الأولى.
- عدم وجود عوائق قانونية، ولا إدارية، ولا اقتصادية، ولا سياسية، تعوقها.
- الربح الكبير المتحصل والشبه المضمون من عقود المرابحة يمكِّن المصارف الإسلامية من أن تسير في تطبيق رسالتها الاجتماعية التكافلية كما يمكنها من أن تغطي نفقاتها الباهظة، وإن جزءاً كبيراً منها موضع نقد.
- وأخيراً فإن بيع المرابحة للآمر بالشراء يفيد العميل فائدة جمة، من حيث إنه يختصر حلقات الوصل بين المستهلك والجهة الموردة، مما يوفِّر على العميل مبلغاً معتبرًا، فثمة فرق بين أن تمر السلعة في أيدي تجار ينتفع كل منهم نفعاً بربح منها، حتى تصل إلى يد المستهلك، وبين أن يربح العميل(المستهلك) تاجرًا واحداً بينه وبين الجهة الموردة هو المصرف الإسلامية.[1]

[1] عبد العظيم الو زيد، **بيع المرابحة للآمر بالشراء**، ص08-09.

المطلب الثاني: معايير المحاسبة والمراجعة الاسلامية للمؤسسات المالية الاسلامية

سنتناول في هذا المطلب بالتعرف على معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية كما يلي:

أولا: التعريف بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية

يقصد بمعايير محاسبة المؤسسات المالية الاسلامية الارشادات والتوجيهات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من اثبات وقياس وعرض وافصاح عن العمليات التي قان بها المصرف الاسلامي خلال الفترة الزمنية كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الاداء المحاسبي في مجال التنفيذ، وابداء الراي المحايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية.[1]

وتحقق معايير محاسبة المصارف الاسلامية العديد من الاغراض اهمها:

- تعتبر الدستور والمرجع الذي يرجع اليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية؛
- توضح المعالجات المحاسبية لعمليات المصارف الاسلامية مما يحقق مبدا التوحيد والاثبات؛
- تساعد في رفع كفاءة الاداء المحاسبي في المصارف الاسلامية ولاسيما بالنسبة للمحاسبين الجدد؛
- تساعد في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة لها على المستوى القومي؛
- تساعد في تحقيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات والهيئات والمراكز المحاسبية العالمية؛

نظرا للاختلاف بين خصائص البيئة الاسلامية والبيئة التقليدية، كان لابد من تطوير اهداف محاسبية خاصة ببيئة العمل الاسلامية مع الاخذ في الاعتبار ما توصل اليه الاخرون، وذلك من خلال عرض اهداف المحاسبة التقليدية على الشرع فما اتفق معه قبل، وما اختلف معه رفض. وهو ما اخذت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، حيث تم وضع معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية انطلاقا من اهداف المحاسبة التقليدية وعرضها على الشرع.[2]

[1] بدروني عيسى، جبلاحي وفاء، **معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية**، مجلة العلوم المالية والمحاسبة، العدد3، 2018، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر. ص 76.

[2] **نفس المرجع** ، نفس الصفحة.

ثانيا: مبررات معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية

تتبع الحاجة الى معايير المحاسبة الاسلامية لجملة من الاسباب اهمها:

- توفير مؤشر مرجعي مشترك للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية، يساعد على صياغة ملامح السوق، وتحديد السمات المميزة لهذه الصناعة؛
- خصوصية العمليات المصرفية والمالية الاسلامية من حيث الاساس الفكري والتطبيقي الذي يميزها عن الممارسات التقليدية، يعتبر من الاسباب الاساسية، اذ تقدم المعايير الاسلامية الادوات اللازمة لتلبية متطلبات المعاملات المالية الاسلامية، وتساعد على توفير عرض صادق وعادل للمراكز المالية المؤسسات المالية الاسلامية؛
- ان معايير المحاسبة السائدة في اماكن مختلفة من العالم تبلورت وصدرت لتتفق مع بيئة البلد الذي صدرت فيه، ومن اهم اوجه الاختلاف المتطلبات الشرعية ذات التأثير على اعمال المصارف؛[1]
- اختلاف المعلومات التي يحتاجها المستفيدون من القوائم المالية للمصارف الاسلامية عن تلك التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية للبنوك التقليدية؛
- وجود اختلافات هامة بين المعايير التي تستخدمها حاليا المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية نفسها من بلد اخر، ومن مصرف لأخر في نفس البلد، وأحيانا من سنة لأخرى لنفس المصرف، واليوم توجد عدة بنوك مركزية تلزم بهذه المعايير، او ترشد اليها مثل: البحرين، ماليزيا، وسورية، ولبنان، والسودان، وسنغافورة، وقطر، والسعودية، وجنوب افريقيا؛
- تقدم موجبات الثقة لمستخدمي القوائم المالية في معاملات المؤسسات المالية الاسلامية، وتوفر اسس التجانس في التقارير المالية التي تصدرها تلك المؤسسات، مما يزيد عنصر الوضوح والشفافية في تفسير وتحليل قوائمها المالية؛
- تعالج معايير المحاسبة المالية الاسلامية النواحي التي تميز العمل المصرفي والمالي الاسلامي والتي لا تتصدى لها معايير المحاسبة الدولية بالقدر الكافي والملائم.[2]

[1] شادلي محمد محي الدين عبد القادر، "**أهمية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في تحقيق جودة القوائم المالية للمصارف الإسلامية**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص 21.

[2] "**نفس المرجع**"، ص22.

ثالثا: عرض معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية

1/عرض المعايير الشرعية:

قامت الهيئة الى غاية سنة 2017 بإصدار ثمانية وخمسين معيارا شرعيا في فقه المعاملات عالجت تفصيلات جزء كبير من عقود الصناعة المالية الاسلامية ومنتجاتها بما تشمل عليه من منتجات بنكية، وتكافل، وبنكية استثمارية، واسواق المال ومنتجاتها، وشركات تمويل، وغيرها.

2/عرض معايير المحاسبة المالية:

اصدرت الهيئة على غاية 2018 مجموعة معايير خاصة بالمحاسبة المالية للمؤسسات المالية الاسلامية، وهي كالتالي: [1]

2-1/بيانات المحاسبة المالية:

2-1-1/ اهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية:

يعرض هذا المعيار اهداف المحاسبة المالية الخاصة بالبنوك الاسلامية، بالإضافة الى اهداف التقارير المالية؛

2-1-2/مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية:

جاء هذا البيان للتعبير عن القواعد الاساسية للمحاسبة المالية بما ينسجم مع المبادئ الاسلامية بالنظرة الواسعة التي لا تتطلب ان يكون المفهوم بالضرورة منبثقا عن النصوص الشرعية، مادام لا يعارض ما في النصوص او القواعد الشرعية العامة.

2-2/ معايير المحاسبة المالية:

2-2-1/ العرض والافصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية:

يعرف هذا المعيار القوائم المالية التي يتعين على المصارف نشرها دوري لتلبية الاحتياجات المشتركة لفئات مستخدمي التقارير المالية. ويحدد هذا المعيار القواعد العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية للمصارف ومتطلبات الافصاح في تلك القوائم اللازمة لتحقيق اهداف المحاسبة والتقارير في حدود اليات المحاسبة المالية؛

[1] عماد برجة، **"تحديات المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ظل العولمة المحاسبية"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019، ص31.

2-2-2/المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء:

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الاثبات، القياس والافصاح عن عمليات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء التي تجريها المؤسسات المالية الاسلامية. كما يشتمل المعيار على التفاصيل عن الاسس الفقهية التي تم الاستناد اليها في ايجاد المعالجات المحاسبية المقترحة، وعن البدائل المحاسبية المختلفة التي أخذها في الاعتبار، ومسوغات البديل الذي تم اختياره للعناصر المحاسبية للمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء؛[1]

2-2-3/ التمويل بالمضاربة:

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الاثبات، القياس والافصاح عن عمليات المضاربة التي تجريها المؤسسات المالية الاسلامية. كما يشتمل المعيار على تفاصيل عن الاسس الفقهية التي تم الاستناد اليها في ايجاد المعالجات المحاسبية المقترحة، وعن البدائل المحاسبية المختلفة التي تم أخذها في الاعتبار، ومسوغات البديل الذي تم اختياره للعناصر المحاسبية للتمويل بالمضاربة؛

2-2-4/ التمويل بالمشاركة:

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الاثبات، القياس والافصاح عن عمليات المشاركة التي تجريها المؤسسات المالية الاسلامية. كما يشتمل المعيار على تفاصيل عن الاسس الفقهية التي تم الاستناد اليها في ايجاد المعالجات المحاسبية المقترحة، وعن البدائل المحاسبية المختلفة التي تم أخذها في الاعتبار، ومسوغات البديل الذي تم اختياره للعناصر المحاسبية للتمويل بالمشاركة؛

2-2-5/ الافصاح عن اسس توزيع الارباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار (استبدل بمعيار المحاسبة المالية رقم 27)؛

2-2-6/ حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها (استبدل بمعيار المحاسبة المالية رقم 27)؛

2-2-7/ السلم والسلم الموازي: يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الاثبات، القياس والافصاح عن عمليات المشاركة التي تجريها المؤسسات المالية الاسلامية. ومرفق بالمعيار تفاصيل عن الاسس الفقهية التي تم الاستناد اليها في ايجاد المعالجات المحاسبية؛[2]

[1] عماد برجة،" **نفس المرجع السابق**"، ص31،32.

[2] عماد برجة، "**نفس المرجع السابق**،" ص 32،33.

2-2-8/ الاجارة والاجارة المنتهية بالتمليك (المعدل):

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الاثبات، القياس والافصاح عن عمليات الاجارة والاجارة المنتهية بالتمليك التي تجريها المؤسسات المالية الاسلامية بصفتها مؤجرا او مستأجرا. كما يشتمل المعيار على التفاصيل عن الاسس الفقهية التي تم الاستناد اليها في ايجاد المعالجات المحاسبية المقترحة، وعن البدائل المحاسبية المختلفة التي تم أخذها في الاعتبار، ومسوغات البديل الذي تم اختياره للعناصر المحاسبية للتمويل للإجارة والاجارة المنتهية بالتمليك؛

2-2-9/ الزكاة:

يهدف معيار الزكاة الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم المعالجات المتعلقة بتحديد وعاء الزكاة، وقياس البنود التي تدخل في تحديد هذا الوعاء، والافصاح عنها في القوائم المالية للمؤسسات المالية الاسلامية وكذلك أرفق به تفاصيل عن الاسس الفقهية التي تم الاستناد اليها في ايجاد المعالجات المحاسبية الواردة في هذا المعيار. ويراعى ان هذا يعالج الاساسيات في موضوع الزكاة وانواع الموجودات الزكوية التي يغلب التعامل بها في المصارف؛

2-2-10/الاستصناع والاستصناع الموازي:

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الاثبات، القياس والافصاح عن عمليات الاستصناع والاستصناع الموازي التي تجريها المؤسسات المالية الاسلامية والافصاح عنها في قوائمها المالية.

وقد يوجد مع عقد الاستصناع عقد استصناع مفصل (عقد الاستصناع الموازي) حيث يأخذ البنك في العقد الأول صفة البائع (الصانع) لبضائع (المصنوع) –وهي المعقود عليه–الى مشتر نهائي (المستصنع) للمصنوع من بائع (الصانع)؛[1]

2-2-11/ المخصصات والاحتياطات:

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الاثبات، القياس والافصاح عن المخصصات التي تكونها المؤسسات المالية الاسلامية لتقويم موجودات الذمم والتمويل والاستثمار، كما يهدف المعيار الى وضع القواعد المحاسبية للاحتياطات التي يجنبها البنك سواء من دخل اموال المضاربة، قبل اقتطاع نصيب

[1] عماد برجة، **"نفس المرجع السابق"**، ص33.

المضارب، بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار وهو" احتياطي معدل الأرباح" أم من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار، وبعد اقتطاع نصيب المضارب، وذلك لغرض حماية أصحاب حسابات الاستثمار من الخسارة المستقبلية وهو "احتياطي مخاطر الاستثمار"؛

2-2-12/ العرض والافصاح العام في القوائم المالية لشركات التامين الاسلامية:

يعرف هذا المعيار القوائم المالية التي يتعين على شركات التأمين الاسلامية نشرها دوريا لتلبية الاحتياجات المشتركة لفئات مستخدمي التقارير المالية. ويحدد هذا المعيار القواعد العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية لشركات التأمين ومتطلبات الافصاح في تلك القوائم اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة والتقارير المالية في حدود اليات المحاسبة المالية؛

2-2-13/ الافصاح عن اسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الاسلامية:

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الافصاح عن اسس تحديد وتوزيع الفائض أو العجز، وذلك لغرض تقديم معلومات ملائمة وموثوقة تساعد مستخدمي القوائم المالية التي تمدها الشركات في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية؛

2-2-14/ صناديق الاستثمار:

يهدف هذا المعيار الى تحديد شكل ومضمون القوائم المالية للأوعية الاستثمارية (الصندوق) التي تؤسس وتدار طبقا لأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، كما يهدف المعيار ايضا الى وضع الاسس المحاسبية لإثبات وقياس وعرض موجودات ومطلوبات وايرادات ومصروفات هذه الصناديق في القوائم المالية، وتحديد الافصاح اللازم لها؛[1]

2-2-15/ المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الاسلامية:

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الاثبات، القياس والعرض والافصاح عن:

أ- المخصصات الفنية الرئيسة التي تكونها شركات التأمين الاسلامية بغرض تغطية المطالبات المتعلقة بالاشتراكات غير المكتسبة، والمطالبات تحت التسوية، والمخاطر التي حدثت و لم يبلغ عنها؛

ب- الاحتياطات التي تجنبها الشركة من الفائض قبل توزيعه على حملة الوثائق مثل الاحتياطي الذي تكونه الشركة بغرض تغطية العجز الذي قد يحصل في فترات مالية مستقبلية، وهو "احتياطي تغطية العجز "

[1] عماد برجة، "**نفس المرجع السابق**"، ص33،34.

والاحتياطي الذي تكونه الشركة لتخفيف أثر المطالبات غير العادلة في أعمال التأمين التي تتسم بدرجة عالية من التذبذب، وهو "احتياطي تخفيف ذبذبة المطالبات".

2-2-16/ المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية:

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات، القياس والإفصاح عن المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات الأجنبية التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. ومرفق بالمعيار تفاصيل عن الأسس الفقهية التي تم الاستناد اليها في إيجاد المعالجات المحاسبية؛

2-2-17/ الاستثمارات:

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات، القياس والعرض والإفصاح عن الصكوك، والأسهم والعقارات التي تستخدمها المؤسسات المالية الإسلامية في استثماراتها؛

2-2-18/ الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية:

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات، القياس والعرض والإفصاح لكل الموجودات التي تدار، والأموال التي يتم تلقيها وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في القوائم المالية للمؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وكذلك الدخل الذي ينتج عن هذه الخدمات، وتحديد الإفصاح اللازم المرتبط بهذه الخدمات؛[1]

2-2-19/ الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية:

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات، القياس العرض والإفصاح بشأن الاشتراكات المتبرع بها من قبل حملة الوثائق في التأمين العام و/أو الجزء المتبرع به من الاشتراكات من قبل حملة الوثائق في التأمين على الأشخاص(التكافل) في شركات التأمين الإسلامية؛

2-2-20/ البيع الآجل:

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات، القياس والعرض والإفصاح بشأن الموجودات المتاحة للبيع، وإيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر تلك الموجودات، وذمم البيع الآجل الذي تجريه المؤسسات المالية الإسلامية؛

[1] عماد برجة، "**نفس المرجع السابق**"، ص 34،35.

2-2-21/ الإفصاح عن تحويل الموجودات:

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين حسابات الاستثمار المختلفة التي تجريها المؤسسات المالية الإسلامية؛

2-2-22/ التقرير عن القطاعات:

يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد التقارير المالية عن القطاعات وتشمل معلومات عن أنواع المنتجات والخدمات المختلفة التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية، والمناطق الجغرافية المختلفة التي تعمل فيها، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية بشأن:

- تقديم فهم أفضل لأداء المنشأة؛
- التعرف الى الموارد الموزعة التي تعتمد عليها معظم أنشطة المؤسسة؛
- تقدير أفضل للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والعوائد التي تحققها؛
- تعزيز شفافية التقارير المالية التي تعدها المؤسسة.[1]

2-2-23/ توحيد القوائم المالية:

يهدف هذا المعيار الى بيان المبادئ والقواعد الخاصة بتوحيد القوائم المالية الإسلامية، والمؤسسات التابعة لها، الخاضعة لعملية التوحيد؛

2-2-24/ الاستثمار في الكيانات المنتسبة:

يهدف هذا المعيار الى وضع الأسس المحاسبية للإثبات والقياس والعرض والإفصاح بشأن الاستثمارات في الكيانات المنتسبة (الشركات الزميلة) التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية، و/أو الكيانات الخاضعة لسيطرتها؛

2-2-25/ الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة:

ويهدف هذا المعيار الى تحديد مبادئ التصنيف والإثبات والقياس والعرض والإفصاح للاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية. يحدد المعيار الأنواع الأساسية لأدوات الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويعرض المعالجات المحاسبية الرئيسية بما يتناسب مع

[1] عماد برجة، "**نفس المرجع السابق**"، ص 35،36.

الخصائص المميزة للمؤسسة التي يتم من خلالها إجراء تلك الاستثمارات وإداراتها وحيازتها، وكذلك نموذج عمل تلك المؤسسة؛

2-2-26/ الاستثمار في العقارات:

ويهدف هذا المعيار الى تحديد مبادئ التصنيف والإثبات والقياس والإفصاح عن الاستثمار في العقارات التي يتم الحصول عليها لغرض كسب دخل دوري أو محتفظ بها لزيادة رأس المال في المستقبل أو كليهما؛[1]

2-2-27/ حسابات الاستثمار:

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(أيوفي) معيارا محاسبيا جديدا هو "معيار المحاسبة المالية رقم 27 –حسابات الاستثمار". ويحل هذا المعيار الجديد محل معيارين محاسبيين سابقين يتعلقان بحسابات الاستثمار وهما معيار المحاسبة المالية رقم5 (الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار) ومعيار المحاسبة المالية رقم 6 (حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها).

ينطبق هذا المعيار على حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة التي تديرها المؤسسات المالية الإسلامية، سواء أكانت داخل الميزانية أم خارجها. ويشمل المعيار حسابات الاستثمار التي تدار على أساس عقد المضاربة سواء أكانت تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، أم ودائع قصيرة الأجل (يومية، أسبوعية، شهرية) من قبل المؤسسات المالية الأخرى (ودائع بين المصارف) لأغراض إدارة السيولة. ولا ينطبق هذا المعيار على أدوات حقوق الملكية الخاصة وعقود الوكالة والمرابحة العكسية والمشاركة والصكوك؛

2-2-28/ المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى:

يهدف هذا المعيار الى وضع القواعد المحاسبية للإثبات والقياس والإفصاح عن معاملات المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى وذلك من منظور البائع والمشتري. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية رقم2: (المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء) ومعيار المحاسبة المالية رقم:20 (البيع الآجل).

[1] عماد برجة،" **نفس المرجع السابق**"، ص36.

3- عرض معايير المراجعة، معايير الحوكمة والمعايير الأخلاقية:

3-3-1/ معايير المراجعة:

أصدرت الهيئة لحد الآن خمسة معايير للمراجعة تعتبر المرجعية التي يعتمد عليها المدقق في تـــدقيق أعمـــال المؤسسات المالية الإسلامية، وهي كما يلي:[1]

- هدف المراجعة ومبادئها؛
- تقرير المراجع الخارجي؛
- شروط الارتباط لعملية المراجعة؛
- فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية.

3-3-2/ معايير الحوكمة:

- تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها؛
- الرقابة الشرعية؛
- الرقابة الشرعية الداخلية؛
- لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- استقلالية هيئة الرقابة الشرعية؛
- بيان مبادئ الحوكمة للشركة في المؤسسات المالية الإسلامية؛
- المسؤولية الاجتماعية للشركة: السلوك والإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية؛

3-3-3/ المعايير الأخلاقية:

- ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- ميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.[2]

[1] عماد برجة، "**نفس المرجع السابق**"، ص36،37 .

[2] عماد برجة، "**نفس المرجع السابق**"، ص 37،38.

المطلب الثالث: متطلبات تحقيق اغراض المحاسبة على المرابحة والمرابحة لآجل ولآمر بالشراء

سنتناول في هذا المطلب متطلبات تطبيق أغراض المحاسبة على المرابحة في البنوك الإسلامية

أولا: قياس واثبات موجودات المرابحة والمرابحة لآجل ولآمر بالشراء

1-قياس قيمة الموجودات عند اقتناء المصرف لها: حيث حدد المعيار أن التكلفة التاريخية هي الأساس في قياس وإثبات البضاعة في تاريخ اقتنائها.[1]

2-تقاس قيمة الموجودات المتاحة للبيع بعد اقتنائها بالمرابحة للأمر بالشراء[2]: في حالة الالتزام بالوعد على أساس التكلفة التاريخية، وفي حالة وجود نقص أو تلف في قيمة الموجودات فان النقص يؤخذ في الاعتبار عند قياس قيمة الموجودات في نهاية كل فترة مالية. أما في حالة المرابحة أو المرابحة للأمر بالشراء مع عدم الإلزام بالوعد، وظهر للمصرف ما يدل على احتمال عدم إمكانية استرداد التكلفة فيجب قياس الموجودات بالقيمة النقدية المتوقع تحصيلها، وهذا يعني تخفيض التكلفة باستخدام مخصص هبوط الموجودات.

3-أسس قياس قيمة موجودات المرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء (تكلفة الثمن الأصلي):[3] يشمل الثمن الأصلي للمجودات موضوع عقد المرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء العناصر الآتية:

-أن قيمة الفاتورة الأصلية للموجود (السلعة أو البضاعة) موضوع العقد، وإذا كانت القيمة بالعملة الأجنبية، يكون سعر الصرف هو الساري وقت الشاري في السوق الحرة.

- كافة التكاليف والمصاريف الإضافية المباشرة التي أنفقت على السلعة أو البضاعة حتى وصلت مخازن المؤسسة أو المكان المتفق عليه ، وتتضمن ما يلي : (إن وجدت) : تكاليف ومصاريف الاتصالات لعقد الصفقة ، تكاليف ومصاريف التعبئة والتغليف ، تكاليف ومصاريف النقل والشحن والتأمين ، تكاليف ومصاريف التخزين والحراسة و مصروفات وتكاليف الرسوم الجمركية والضرائب إن وجدت.

---

[1] بشير محمد عثمان، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي**، دار النفائس عمان الاردن الطبعة الاولى، 1996، ص 124

[2] د. الصادق محمد ادم على، **دراسة تحليل وقياس عمليات المرابحة والمرابحة لآمر بالشراء وفقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية**، جامعة كردفان الابيض السودان 2012، ص14.

[3] د. خليل ابراهيم الدليمي عطاء الله احمد الحسبان، **مدى تطبيق المصارف الاسلامية في البنوك الاسلامية المتعلقة لعمليات المرابحة الاسلامية في البنوك الاسلامية في الأردن**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، ص 370.

ولا تتضمن التكاليف والمصاريف السابقة أي أعباء إدارية الأكما أعباء المؤسسية وغالبا ما تؤخذ في الحسبان عند تحديد هامش الربح المحسوب للمؤسسة المالية الإسلامية.

-إثبات موجودات المرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء عند الاقتناء. ويتم الإثبات على أساس التكلفة التاريخية إذا كانت المؤسسة تأخذ بالرأي الفقهي أن الوعد ملزم بالشراء، ففي هذه الحالة تقاس الموجودات المتاحة للبيع بالمرابحة للآمر بالشراء على أساس التكلفة التاريخية.

-وإذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسلميه، إلى العميل وكانت التبيعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية.

-إذا كانت القيمة الدفترية أعلى من القيمة الجارية أو المتوقع استردادها، يكون بالفرق مخصص هبوط قيمة موجودات المرابحة.

-وفي نهاية الفترة المالية يظهر رصيد عملاء المرابحة -هامش الجدية (إن لم تسوى) في قائمة المركز المالي ضمن مجموعة من الالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) بالقيمة الدفترية.

ثانيا: اثبات وتوزيع الربح لعمليات المرابحة في المحاسبة الاسلامية

1-اثبات الارباح لعملية المرابحة: وفقا للمعيار رقم (2) يتم إثبات الأرباح عند التعاقد سواء كانت العملية نقدا أو إلى اجل لا يتجاوز الفترة الحالية، كما حدد المعيار المعالجة المحاسبية للأرباح المؤجلة باستخدام إحدى طريقتين:[1]

- إثبات الأرباح موزعة على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم التسليم نقدا أو لا وهذه الطريقة المفضلة.
- إثبات الأرباح عند تسليم الأقساط -كل في حينه-إذا رأت ذلك هيئة الرقابة الشرعية للمصرف أو كانت السلطات الإشرافية تلزم بذلك.

- يجب خصم الأرباح المؤجلة من ذمم المرابحة في قائمة المركز المالي.
- السداد المبكر مع حط جزء من الربح عند السداد:

[1] د. الصادق محمد ادم على، **تطبيق معيار المرابحة والمرابحة لآمر بالشراء في المصارف دراسة تحليلية في المصارف الاسلامية في السودان** ، مجلة الدراسات والأبحاث، العدد، 27جوان 2017، ص09.

إذا عجل العميل سداد قسط أو أكثر قبل الوقت المحدد فيجوز للمصرف دون اشتراط من العميل حط جزء من الربح من قبل حسن الاقتضاء، فإذا حصل حط جزء من الربح يخفض حساب ذمم المرابحات بمبلغ الحط ويسرى هذا التخفيض على الأرباح المتبقية.

- مطل العميل أو إعساره: إذا ماطل العميل في سداد ما عليه من الأقساط فإن ما يتم تحصيله من العميل على سبيل العقوبة بالإنفاق أو الحكم يتم اثباته حسبما تراه هيئة الرقابة الشرعية للمصرف بصفته إيراد أو مخصصاً لحساب الخيرات:

-إذا ثبت أن عجز العميل عن السداد بسبب الإعسار فلا تجوز مطالبته بأي مبلغ إضافي.[1]

2-توزيع الربح لعمليات المرابحة في المحاسبة الاسلامية[2]

- يستحق الربح في الفقه الإسلامي بالمال أو العمل أو بالضمان
- يطلق الربح على عائد الأنشطة التجارية، ويمكن إطلاقه على عائد الأنشطة الصناعية أيضا
- يفترق الربح عن الفائدة المحرمة شرعا، فالربح يأتي نتيجة تحمل حقيقي للمسؤولية ووقوع في المخاطرة بخلاف الفائدة التي لا يكون هناك تحمل من قبل المقرض لأي نوع من أنواع المخاطرة
- الضمان سبب من أسباب استحقاق الربح، ولكن ليس على سبيل الاستقلال بل هو تابع للمال أو العمل.
- لا يجوز للبنك الاعتماد على الفواتير التي تقدم له من قبل العميل المشتري (لصرف قيمة التمويل؛ بل لا بد من التحقق من عملية الشراء والقبض ثم التسليم للاعتراف بالأرباح.
- يجب خصم الأرباح المؤجلة من ذمم المرابحة في قائمة المركز المالي هذه ترد في الإيضاحات السداد المبكر مع حط جزء من الربح عند السداد.

[1] نسيلي خديجة، **متطلبات المعالجة المحاسبية للمرابحة والمرابحة لآمر بالشراء وفق المعايير المحاسبية الإسلامية**، المركز الجامعي تيبازة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01العدد 18، 2018، ص 11.

[2] خليل ابراهيم الدليمي عطاء الله الحسبان، **نفس المرجع السابق**، ص 308-309.

ثالثا: العرض والافصاح عن عمليات المرابحة في القوائم المالية

ويقصد بالعرض إظهار ما تسفر عنه عمليات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء في نهاية الفترة المالية في القوائم المالية مثل قيمة موجودات المرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء بعد الاقتناء وقبل البيع والتسليم، وقيمة ذمم المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء وما يتعلق بذلك من مخصصات، وكذلك نصيب الفترة المالية من أرباح المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء.[1]

اما الإفصاح في المجال المحاسبي يعرف على انه (تقديم المعلومات المالية الملائمة والتي تفيد في اتخاذ القرارات من جانب متخذي القرارات والذين هم على قدر كاف من المعرفة)[2]. وعليه يجب على البنك أن يفصح في الإيضاحات حول القوائم المالية مثلا عما إذا كان يطبق في المرابحة للآمر بالشراء مبدأ الإلزام بالوعد أو عدم الإلزام .كما يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (1) بشأن العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامي.[3]

[1] نسيلي خديجة، **نفس المرجع السابق**، ص11.

[2] عبد الحق هاني بعلي مراد، "**أثر معايير المحاسبة الاسلامية على الافصاح في البنوك الاسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص مالية وبنوك جامعة المسيلة 2019، ص43.

[3] نسيلي خديجة، **نفس المرجع اعلاه**، ص12.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سيتم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث أقسام حيث سنتطرق إلى الدراسات المتعلقة بالمتغير الأول المستقل ودراسات متعلقة بالمتغير التابع ودراسات متعلقة بالمتغيرين معا كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (عقد المرابحة)

سوف نقوم في هذا المطلب بترتيب الدراسات تنازليا من الاحدث الى الاقدم كما يلي:

أولا: دراسة بشيري عبد الباسط بن هبيري بوعلام

كانت بعنوان" عقد المرابحة في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة" وهدفت هذه الدراسة إلى الإحاطة بموضوع المرابحة من الجانب النظري وإزالة اللبس والشبهات عن هذا البيع. واستخدم الباحثان المنهج الوصفي في عرض أقوال للفقهاء في المسائل المتعلقة بعقد المرابحة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية اليوم. ولقد توصل الباحثان إلى أهم نتيجة عقد المرابحة هو بيع بمثل الثمن الأول وزيادة ربح معلوم، هذا ما اتفقت عليه تعريفات الفقهاء وإن اختلفت ألفاظهم في التعبير عن ذلك. وقدم الباحثان توصية أهمها التقليل من الاعتماد على بيع المرابحة في المصارف الإسلامية واللجوء إلى الصيغ التمويلية الأخرى من المشاركة والمضاربة والسلم والإجارات وغيرها وإنشاء المشاريع الاقتصادية والتجارية والزراعية لتنمية الاقتصاد ودفع عجلة التنمية.[1]

ولقد تشابهت دراستنا مع الدراسة السابقة من حيث البيئة والمكان وهي بيئة محلية جزائرية، وكلا الدراستين يتحدثان على المتغير المستقل عقد المرابحة ودراستين تكلمنا عن تعريف المرابحة وشروطها. واختلفت الدراستين من حيث الزمان فقد أجريت الدراسة الحالية في بداية 2021، بينما أجريت الدراسة السابقة في 2020 قبل إخراج الدراسة الحالية، واختلفا من حيث التخصص حيث كانت الدراسة الحالية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي بينما الدراسة السابقة تخصص العلوم الاقتصادية.

ثانيا: دراسة محمد أبو صرار النعامي وسامر النباهين

كانت بعنوان" عقود المرابحة لدى البنوك الإسلامية" وهدفت هذه الدراسة إلى وضع الإطار القانوني لعقد المرابحة من خلال دراسة كافة الجوانب القانونية لهذا العقد، سنحاول أيضا بيان الحق من الباطل فيما ورد الشبهات شرعية حول هذا العقد من خلال طرح آراء فقهاء الأمة في مشروعية عقد المرابحة.

[1] بشيري عبد الباسط، بن هبري بوعلام، **"عقد المرابحة في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة"**، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي في العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف –مسيلة–، الجزائر،2020.

ولقد استخدم الباحثان المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث بعد سرد للأحكام التي تنظم عقد المرابحة فقهية كانت أو قانونية بتحليلها وكذا تقييم تجربة البنوك.

الإسلامية في اعتماد عقد المرابحة. ولقد توصل الباحثان إلى أهم نتيجة أن غالبية البنوك الإسلامية تطبق هذا العقد وفقا للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بشكل صحيح، باستثناء توكيل البنك للعميل بشراء السلعة بنفسه (أي حلول العميل محل البنك في عملية الشراء)، وهو الأمر الذي أجازته الهيئة. وقدم الباحثان توصية أهمها ضرورة التأكد من تملك البنك للسلعة، حتى لا يدخل في بيع ما ليس عنده. ولقد تشابهت دراستنا مع الدراسة السابقة من حيث البيئة والمكان وهي بيئة محلية جزائرية، وكلا الدراستين يتحدثان عن المتغير المستقل عقد المرابحة، فالدراستين تكلما ففي خطة البحث عن مراحل وضوابط عقد المرابحة وكذا مخاطر وإيجابيات عقد المرابحة.[1]

بينما اختلفت الدراستين من حيث الزمان فقد أجريت الدراسة الحالية في بداية 2021، بينما أجريت الدراسة السابقة في 2017 قبل إخراج الدراسة الحالية واختلفا من حيث التخصص فالدراسة الحالية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي والدراسة السابقة تخصص قانون أعمال.

ثالثا: دراسة عبيدي سعد هندة

كانت بعنوان" عقد المرابحة" هدفت هذه الدراسة للتعرف على ماهية هذا العقد من خلال البحث في مفهومه وبيان شروطه وصوره وأهم خصائصه وما يميزه عن غيره من العقود محاولين إيضاح الإطار القانوني لعقد المرابحة كونه بات من أهم وأبرز صيغ التمويل، ودراسة كيفية ومراحل تكوين هذا العقد وصولا إلى الآثار الناشئة عنه. واستخدمت الباحثة منهجين فاعتمدت المنهج الوصفي وذلك بالرجوع إلى النماذج المعتمدة لعقد المرابحة في الجزائر، كما اعتمدت المنهج التحليلي لتكييف هذا العقد وتحديد طبيعته القانونية، ومن ثم النظام القانوني الذي يحكمه. ولقد توصلت الباحثة إلى أهم نتيجة إضافة إلى أن عقد المرابحة عقد يشمل طرفين أساس العلاقة فيها علاقة عقد بيع وهي المرابحة البسيطة أما المرابحة المتعامل بها حاليا فهي المرابحة المركبة والتي تشمل ثلاث أطراف البائع والبنك والمشتري الأمر بالشراء وهي مشروعة أن تمت وفق الخطوات العملية المقررة من هيئات الرقابة الشرعية، فمن خصوصيات عقد المرابحة أنه لا يفرض فوائد على العميل في حال تأخر على السداد فهو عقد غير ربوي.

[1] محمد أبو صرار النعامي، سامر النباهين، **"مرجع سبق ذكره"**،2018.

وقدمت الباحثة توصية أهمها عمل عقد نموذجي مفصل موحد بين البنوك التي تتعامل بعقد المرابحة يشمل جميع الأحكام بطريقة محددة مما يحقق الغرض الشرعي ومصلحة المتعاملين. [1]

ولقد تشابهت دراستنا مع هذه الدراسة واشتركت دراستنا مع الدراسة السابقة من حيث البيئة والمكان وهي البيئة الجزائرية، وبينما اختلفت في فقد أجريت الدراسة الحالية في 2021 وكلا الدراستين تكلما عن المتغير المستقل عقد المرابحة، أما الدراسة أجريت في 2017 قبل تاريخ اخراج الدراسة الحالية حيث اختلفت الدراستين في التخصص فكان تخصص دراستنا اقتصاد نقدي وبنكي بينما كان تخصص الدراسة السابقة قانون شركات.

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير الثاني التابع (المعايير المحاسبية الإسلامية المالية)

سوف تترتب هذه الدراسة من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

أولا: دراسة عبد الحق هاني وبعلي مراد

وكانت بعنوان" أثر معايير المحاسبة الإسلامية على الإفصاح في البنوك الإسلامية" وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على الإفصاح. واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع المعلومات المرتبطة بمشكلة البحث. ولقد توصل الباحثان إلى أهم نتيجة ضعف الفهم العام لدى الكثير من المتعاملين في المصارف عن المعايير المحاسبة التي تصدرها هيئة الايوفي، وماهية الهيئة، إذ أن هذا الفهم يحتاج إلى ترسيخ، حيث أن العرض والإفصاح والشفافية عناصر تحتاج إلى توسيع القاعدة المعرفية لدى المتعاملين في المصارف وأهميتها، والآثار المترتبة على عدم الالتزام بها، وأن معظم العناصر التي يتكون منها معيار العرض والإفصاح العام تحتاج إلى دراسات، وقدم الباحثان توصية أهمها نجد أن المصارف الإسلامية عامة في الجزائر تحتاج إلى إجراءات وسياسات تفضيله، حيث تهدف تلك الإجراءات إلى تهيئة البنوك الإسلامية لمواكبة التطورات في الساحة البنكية. [2]

ولقد تشابهت دراستنا مع هذه الدراسة من حيث البيئة والمكان وهي البيئة الجزائرية وكلا الدراستين تكلما عن المتغير التابع المعايير المحاسبية الإسلامية. بينما اختلفت في الزمان فقد أجريت دراستنا في 2021، بينما أجريت الدراسة السابقة في 2019 قبل إخراج الدراسة الحالية، ففي دراستنا استعملنا استمارة استبيان بينما في الدراسة السابقة استعمل الباحثان دراسة حالة.

[1] عبيدي سعد هندة، **"مرجع سبق ذكره"**، 2017.

[2] عبد الحق هاني، بعلي مراد،2019.

ثانيا: دراسة عماد برجة

كانت بعنوان" تحديات المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ظل العولمة المحاسبية" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم العولمة المحاسبية و التعرف على بعض الهيئات المعدة للمعايير المحاسبية، وكذا التعرف على مدى التوافق بين المعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق بين معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية. واستخدم الباحث منهجين منها المنهج الوصفي التحليلي الذي يستهدف جمع مختلف البيانات والمعلومات المرتبطة بمشكلة موضوع الدراسة، ثم تحليلها وتفسيرها. والمنهج المقارن يستعمل للمقارنة بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لإبراز أهم أوجه التشابه والاختلاف، ومن ثم محاولة المفاضلة بينهما من أجل تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية. ولقد توصل الباحث إلى أهم نتيجة تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتقوم بوضع معايير محاسبية تعتبر أحكام الشريعة الإسلامية أهم مصادرها، دون إهمال الاستناد إلى معايير المحاسبة الدولي. وقدم الباحث توصية أهمها مراجعة المعايير المحاسبية الإسلامية المصرة، والقيام بإصدار معايير جديدة، من أجل الوصول إلى درجة أعلى من التوافق المحاسبي الدولي.[1]

ولقد تشابهت دراستنا مع هذه الدراسة من حيث البيئة والمكان وهي البيئة الجزائرية وكلا الدراستين تكلمنا عن المتغير التابع معايير المحاسبة المالية الإسلامية. بينما اختلفت في الزمان فقد أجريت دراستنا في 2021، بينما أجريت الدراسة السابقة في 2019 قبل تاريخ إخراج دراستنا واختلفت كذلك من ناحية التخصص فكان تخصص دراستنا وتخصص الدراسة السابقة محاسبة تدقيق.

[1] عماد برجة،" **مرجع سبق ذكره**"، 2019.

ثالثا: دراسة شادلي محمد محي الدين عبد القادر

كانت بعنوان" أهمية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في تحقيق جودة القوائم المالية للمصارف الإسلامية" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المصارف الإسلامية وخصوصياتها وحاجتها لمعايير محاسبية تراعي جوهرها وكذلك التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالمعايير الصادرة عنها والتعرف على متطلبات العرض والإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية وإبراز الدور الذي يمكن أن تقدمه معايير المحاسبة الإسلامية في تحقيق الجودة لقوائم المصارف الإسلامية و محاولة ربط معايير المحاسبة الإسلامية النظرية بالقوائم المالية المعدة في المصارف حقيقة وكذلك محاولة توضيح كل ما يتعلق بمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي لمعالجة الجانب النظري المتعلق بمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية ومضمونها، ولدراسة الجوانب المتعلقة بالقوائم المالية ومعايير جودتها، ومن ثم تحليل المعلومات وربطها، أما في الجانب الميداني فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة عن إسقاط الدراسة النظرية على ميدان الدراسة ممثلا في مصرف قطر الإسلامي حيث تم اعتماد التقارير السنوية الصادرة عن البنك والمنشورة على الموقع الرسمي للبنك كأداة لجمع البيانات وتحليلها من خلال المنهج التحليلي. ولقد توصل الباحث إلى أهم نتيجة تطبيق معايير المحاسبية الإسلامية بالمؤسسات الإسلامية يساهم في توفير الثقة والمصداقية في التقارير المالية. وقدم الباحث توصية أهمها ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المصارف الإسلامية. [1]

ولقد تشابهت دراستنا مع هذه الدراسة من ناحية البيئة والمكان وهي بيئة جزائرية وكلتا الدراستين تكلما عن المتغير التابع المعايير المحاسبية المالية الإسلامية واختلفت في الزمان فقد أجريت دراستنا في 2021 أما الدراسة السابقة في 2019، دراستنا استعملت استمارة استبيان أما الدراسة السابقة استعملت دراسة حالة وكذلك في التخصص فدراستنا بتخصص اقتصاد نقدي وبنكي، اما الدراسة السابقة بتخصص محاسبة.

[1] شادلي محمد محي الدين عبد القادر، "**مرجع سبق ذكره**"، **2019**.

المطلب الثالث: دراسة المتعلقة بالمتغيرين (عقد المرابحة ومعايير المحاسبية المالية الإسلامية

سوف تترتب هذه الدراسات من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

أولا: دراسة خليل إبراهيم الدليمي وعطا الله احمد الحسبان

كانت بعنوان" مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة بعمليات المرابحة الإسلامية في البنوك الإسلامية في الأردن" وهدفت هذه الدراسة إلى ربط الاطار النظري لمعيار المرابحة الإسلامي مع الواقع العملي لإيجاد درجة التطبيق لأسس ومعايير المرابحة الإسلامية في البنوك الإسلامية في الأردن، و التعرف على أغراض المحاسبة على المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء واثر ذلك في عمليات القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية واثر ذلك في توزيع الأرباح والخسائر في نهاية الفترة المحاسبية، و التعرف على الأسس والأحكام الشرعية للمرابحة للآمر بالشراء والمراحل التي تمر عملياتها بدءا بالوعد وانتهاء بتمليك العميل للسلعة، والضوابط الشرعية التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بها. واستخدم الباحثان منهجين هوما

المنهج الاستنباطي ويتمثل في قيام الباحثان بالرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية من كتب وأبحاث ودراسات منشورة وغير منشورة، وكذلك النشرات والندوات العلمية والمقالات المتخصصة في هذا المجال والمعايير المنشورة، وذلك بهدف استنباط الأسس والقواعد التي يقوم عليها الإطار العام للإفصاح عن عمليات المرابحة المالية للمصارف الإسلامية حتى يمكن من تطبيقها على المصارف الإسلامية.

والمنهج الاستقرائي لكي يتم الربط بين الدراسة النظرية والواقع العملي قام الباحثان بدراسة ميدانية عن طريق: عمل قوائم استقصاء لمعرفة آراء العاملين بالمصارف الإسلامية (أقسام أعداد الحسابات والقوائم المالية) عن الإفصاح عن المرابحة المالية التي تصدرها المصارف الإسلامية. وقدم الباحثان أهم نتيجة أن البنوك الإسلامية تطبق متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لبضاعة المرابحة حسب معايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة ببضاعة المرابحة. وقدم الباحثان توصية أهمها ضرورة أن يتم الإفصاح عن الخسائر المتحققة من اختلاف أسعار الصرف وكذلك الأرباح المحققة من ذلك. [1]

ولقد تشابهت دراستنا كلتا دراستين تحدثا عن المتغيرين عقد المرابحة ومعايير المحاسبية المالية الإسلامية، وبينما اختلفت في البيئة والمكان حيث كانت دراستنا في البيئة الجزائرية بينما الدراسة السابقة البيئة الأردنية، ومن ناحية المستوى التعليمي حيث دراستنا مذكرة اما الدراسة السابقة مجلة.

[1] خليل ابراهيم الدليمي، عطا الله احمد الحسبان، **مرجع سبق ذكره.**

ثانيا: سمية عمار عمران اعمار

كانت بعنوان" مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم 2" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية وفق معيار المحاسبة المالية رقم(2) وكذلك التعرف على المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، والتعرف على الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (2). واستخدمت الباحثة المنهج التالي وهو حدود وموضوعية وترتكز هده الدراسة على المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة المصرفية وحدود مكانية حيث أمكن الوصول إلى عدد (27) فرعا فقط من أصل (54) فرعا لأربعة مصارف تجارية ليبية والمختصة بالمرابحة الإسلامية داخل نطاق مدينة طرابلس، وذلك لعدة أسباب منها: إدارية وأمنية ولقد توصلت الباحثة إلى أهم نتيجة تتوافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية مع معيار المحاسبة المالية رقم(2)، وقدم الباحث توصية أهمها ضرورة اهتمام إدارات المصارف التجارية بتوافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2).[1]

ولقد تشابهت دراستنا مع هذه الدراسة كلتا الدراستين تناولا في دراستيهما (عقد المرابحة والمعايير المحاسبية المالية المحاسبية)، بينما اختلفا في البيئة والمكان حيث كانت دراستنا في البيئة الجزائرية بينما كانت الدراسة السابقة في البيئة الليبية ودراستنا كانت مذكرة بينما الدراسة السابقة كانت مجلة.

[1] سمية عمار عمران اعمار، **مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم(2)**، مجلة الباحثة العدد 12، ربيع 2017، ليبيا.

خلاصة الفصل

تعتبر البنوك الإسلامية الشريان الأكبر للمؤسسات الاقتصادية الإسلامية بكافة صيغها ومن بينهم عقد المرابحة، بحيث أن هذه المؤسسات تتميز عن غيرها بعدة خصائص من أهمها الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها، وطالما كانت المحاسبة جزءا تابعا وجوهرة المؤسسة التي تنتمي إليها كان لابد للبنوك الإسلامية من معايير محاسبية تضبط عملها.

ومن هنا تبرز هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتقدم البديل الذي يتلاءم مع خصوصيات البنوك الإسلامية من خلال اعداد وتطوير معايير محاسبية معدة من خلال خبراء في المحاسبة المالية بالإشراف من طرف الجهات الشرعية حتى تعد هذه المعايير بما لا يتخالف مع قواعد الشريعة الإسلامية ولتقدم الضوابط والإرشادات التي تحكم البنوك الإسلامية عامة وعقود المرابحة خاصة.

الفصل الثاني

الأدبيات التطبيقية

تمهيد

بعد التطرق للدراسة والتحليل لمختلف الجوانب النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة و المتمثل مدى تطبيق المصارف السلامية لمعايير المحاسبة الاسلامية المتعلقة بعمليات المرابحة في البنوك الاسلامية في الجزائر، وسيتم من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى إسقاط العناصر النظرية على أرض الواقع من خلال اخذ المؤسسات البنكية العامة في ولاية الوادي نموذجا للدراسة، ولا يمكن القيام بهذه الدراسة دون إتباع إجراءات منهجية تسمح بتجديد الخطوات التي يجب المرور بها والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وسنحاول التطرق إلى الإطار الميداني للبحث من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية للبنوك وذلك من خلال تقيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة.

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الإطار النظري والمعايير المحاسبية في البنوك الإسلامية

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة مدى تطبيق المصارف الاسلامية لمعايير المحاسبة الاسلامية المتعلقة بعمليات المرابحة في البنوك الاسلامية في الجزائر من وجهة نظر المدراء، ورؤساء المصالح، والموظفين العاملين في البنوك لولاية الوادي، حيث اشتمل هذا المبحث على الأدوات والإجراءات المتبعة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

تهدف الدراسة في هذا الجزء إلى مدى تطبيق البنوك الاسلامية لمعايير المحاسبة الاسلامية المتعلقة بعمليات المرابحة في البنوك الاسلامية في الجزائر في مؤسسات البنكية لولاية الوادي، حيث اشتمل هذا العنصر على الأدوات والإجراءات المتبعة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة، واستخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، حيث تم استخدام استبانة في جمع البيانات من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين الواقع وتطويره.

أولا : مجتمع الدراسة وطريقة سحب العينة :

1/ مجتمع الدراسة: كون الظاهرة المدروسة تتعلق بمدى تطبيق المصارف الاسلامية المتعلقة بعمليات المرابحة في البنوك الاسلامية في الجزائر، فان المجتمع المحدد للدراسة يتمثل في المدرين ورؤساء المصالح وغيرهم في البنوك بولاية الوادي، وبعد موافقة إدارة البنوك على إجراء الدراسة على مستواها وأبدت استعدادها على المساعدة وبتالي تم اعتمادنا على هذه البنوك كمجتمع لدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): أسماء البنوك (مجتمع الدراسة)

الرقم	اسم البنك	عدد الاستمارات	الرقم	اسم البنك	عدد الاستمارات
01	بنك البركة	06	04	بنك التوفير والاحتياط	06
02	بنك الوطني الجزائري	06	05	بنك الجزائر	06
03	بنك القرض الشعبي	05	06	بنك الخليج	06

المصدر: من إعداد الطالبات

بما أنه تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان في جمع المعلومات والبيانات فقد ارتأينا توزيع وإجراء الاستبيان بالاعتماد على الطريقة القصدية، وهذا راجع لطبيعة الأسئلة المطروحة في الاستمارة تتطلب أشخاص ذوي خبرة عالية ولديهم دراية كافية لمعايير المحاسبة الاسلامية المتعلقة بالمرابحة.

2/ عينة الدراسة : بما أنه تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان في جمع المعلومات والبيانات فقد ارتأينا توزيع وإجراء الاستبيان بالاعتماد على الطريقة القصدية, وهذا راجع لطبيعة الأسئلة المطروحة في الاستمارة تتطلب أشخاص ذوي خبرة عالية ولديهم دراية كافية مدى تطبيق المصارف الاسلامية لمعايير المحاسبة الاسلامية المتعلقة بالمرابحة في البنوك الاسلامية في الجزائر ، وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي (Likert) حيث يعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس شيوعا بحيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة وهذا المقياس مكون غالبا من خمس خيارات متدرجة يشير المبحوث إلى اختيار واحد منها وهي خمس خيارات كما هو موضح في الجدول رقم (**2-2**) حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى ، أي أنه تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا باستخدام المقياس الترتيبي ، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج. كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-2): يوضح مقياس ليكارت الخماسي

بدائل القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة/الترميز	**01**	**02**	**03**	**04**	**05**

المصدر :الطالبات إعداد من بالاعتماد ليكرت مقياس على(Likert Scale)

لإعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد العينة الدراسة على عبارات الاستبيان[1] :فانه تم اعتماد على أدوات الإحصائية التالية: المدى، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري حيث: المدى: لتحديد مجالات ل مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبيان الدراسة حيث تم حساب المدى و يساوي= (أعلى درجة في مقياس- أدني درجة في مقياس 4=(1-5)= (وللحصول على طول الفئة للتنقل بين المجالات الموافقة نقوم بقسمة المدى على عدد دراجات الموافقة وذلك على نحو التالي :طول الفئة = المدى / عدد درجات المقياس،طول الفئة 0.8=4/5= وبإضافة هذه

[1]- ضو نصر ، **محاضرات في مقياس تقنيات الاستقصاء** ، مقدمة للسنة الاولى ماستر اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه الاخضر بالوادي ، 2018.

القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال مثلا 1.80=0.8+1 : فنحصل على مجال [1.80 -1] وهو مجال موافقة بدرجة منخفضة جدا . وهكذا مع كل مجالات الموافقة، وتفيد هذه العملية في التعرف على موقف المُشترك لإجمالي أفراد العينة على كل عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كما يلي:

جدول رقم (3-2): تحديد الاتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي مجال	الموافقة درجة	الاتجاه(التقييم)
من 01 إلى 1.80 درجة	غير موافق بشدة	درجة منخفضة جدا
من 1.81 إلى 2.60 درجة	غير موافق	درجة منخفضة
من 2.61 إلى 3.40 درجة	محايد	درجة متوسطة
من 3.41 إلى 4.20 درجة	موافق	درجة عالية
من 4.21 إلى 5 درجة	موافق بشدة	درجة عالية جدا

المصدر :من إعداد الطالبات بالاعتماد على المرجع :د. ضو نصر، **محاضرات في مقياس تقنيات الاستقصاء**، مقدمة للسنة الأولى ماستر اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، 2018.

إضافة إلى تحديد اتجاهات العينة نحو مدى موافقتهم على عبارات الاستبيان فإننا أيضا نقوم بترتيب العبارات من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف المعياري بينهما.

ثانيا: استبانة ونموذج الدراسة

تمثل استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة لجمع البيانات والمعلومات من الواقع، والمتمثلة في أراء وجهات نظر موظفي حول مشكلة الدراسة.

- ولكي تكون الاستمارة دقيقة ومنظمة في شكلها العلمي من حيث البساطة والوضوح والمضمون، فقد تم تصميمها على ثلاثة مراحل:

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى في إعداد الاستمارة، وانطلاقا من الجانب النظري تم صياغة مجموعة من الأسئلة مراعين في ذلك إشكالية البحث والفرضيات الموضوعة، ولقد راعينا في إعداد الأسئلة ما يلي:

- استعمال لغة سليمة؛
- صياغة أسئلة بسيطة وغير قابلة للتأويل؛
- ترتيب الأسئلة وتسلسلها وربطها بالأهداف المرجوة من الدراسة الميدانية.

أولا/ إعداد استمارة الاستبيان: قمنا بتصميم وتوزيع استبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، وذلك بناءا على فرضيات الدراسة ومتغيراتها المستقلة، ويتكون هذا الاستبيان من قسمين على النحو التالي:

القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيب (الجنس، العمر، المستوى العلمي، سنوات الخبرة، المستوى الاداري).

القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة وتتكون الاستبانة من 19 فقرة موزعة على ثلاث محاور رئيسية وهم كما هو موضح في **الملحق رقم 1** (الاستمارة):

المحور الأول: اراء عينة الدراسة في فقرات اثبات وقياس موجودات المرابحة، ويتكون من (6) فقرات.

والمحور الثاني: أراء عينة الدراسة في فقرات توزيع ارباح المرابحة في القوائم المالية ويتكون من (6) فقرات.

المحور الثالث: اراء عينة الدراسة بمتطلبات العرض والافصاح عن المرابحة في القوائم المالية ويتكون (7) فقرات.

ثانيا / نموذج الدراسة المتغيرات المستقلة: سوف نقوم وضع نموذج الدراسة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وفق الشكل رقم (1-2) والذي بدوره يوضح اختبار فرضيات الدراسة التطبيقية كما يلي:

الشكل رقم (1-2) نموذج الدراسة

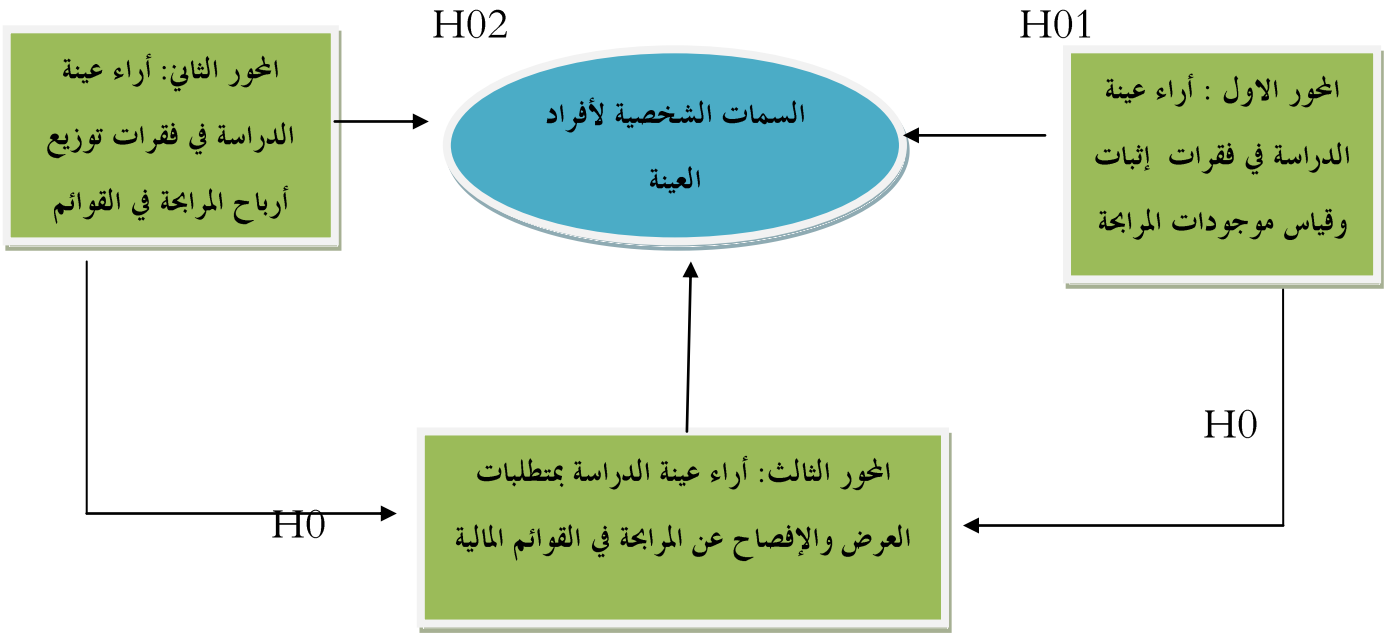

المصدر: من إعداد الطالبات

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

من أجل تسهيل عملية تحليل ومناقشة النتائج تم الاستعانة بكل من برنامج: **Excel** وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية: **spss21** لمعالجة البيانات وتحليلها واستخراج نتائج الدراسة، وقد تم أيضا استخدام عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتناسب مع متغيرات الدراسة وهي : التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية واستخدام الانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط لكشف العلاقة بين المتغيرات، صحة وثبات أداة الدراسة ولاختبار أداة القياس تم استخدام معامل المصداقية ألفا كرونباخ لقياس درجة مصداقية الإجابات على فقرات الاستبيان.

وبهدف الوصول إلى نتائج معتمدة تحقق أهداف الدراسة وتختبر فرضياتها، تم تفريغ البيانات الواردة بالاستبيان وتبوبها وجدولتها، ليسهل التعامل معها بواسطة جهاز الكومبيوتر، وتمت معالجة البيانات بغية اختبار نموذج الدراسة وفرضيتها وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS إصدار21، لتحليل بيانات الاستبيان والحصول على أجوبة بغية التعرف على مدى موافقة أفراد العينة لها استخدمنا الأدوات والأساليب الإحصائية التالية:

- ✓ **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** لتحديد أهمية الدراسة النسبية لاستجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه محاور وأبعاد الدراسة.
- ✓ **التكرارات والنسب المئوية:** ذلك لوصف الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة.
- ✓ **الاختبارات الإحصائية:** والتي من بينها اختبار الطبيعة، فاذا كان التوزيع طبيعي استخدمنا الاختبارات المعلمية والا فنستخدم الاختبارات اللامعلمية.

المطلب الثالث: صدق المحتوى وخصائص العينة:

في هذا المطلب سوف نتطرق الى صدق المحتوى وخصائص عينة الدراسة كما يلي:

أولا: صدق وثبات الاستبيان:

1/ تحكيم الاستبيان: نظرا للوضع الصحي الراهن والذي يحتم علينا تدابير وقائية تمنعنا من الاتصال المباشر بالأساتذة، فقد اعتمدنا استبيان محكم منشور في مجلة علمية، من بوابة المجلات العلمية واتصلنا بصاحب المقال مباشرة، حيث أبلغنا ان الاستبيان محكم من قبل خبراء في المجال، وبعد التشاور مع المشرف قررنا اعتماد هذا الاستبيان المحكم لتسهيل العمل والأخذ بالاحترازات الوقائية أكثر.

2/ قياس ثبات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبيان أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، ويكون من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha). الذي يعد من أفصل المقاييس للدلالة على ثبات وصدق الاستبانة، وقد قدر هذا المقياس بواسطة برنامج (SPSS)، حيث قيمته موضحة لكل بعد ومحور كما في الجدول التالي والذي يوضح اختبار الثبات والصدق لمحاور الدراسة.

جدول رقم (4-2): نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة.

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول	06	0.827	0.909
المحور الثاني	06	0.859	0.926
المحور الثالث	07	0.917	0.957
الاجمالي	19	0.947	0.973

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات spss

تدل معاملات الثبات علي ثبات المحتوى بصورة عامة نظرا لان معامل الثبات عال ويقترب للواحد الصحيح وهذا يدل على قدرة الأداة في تحقيق أغراض الدراسة، حيث يتضح من الجدول السابق أن أعلى معامل ثبات فيما يتعلق بالمحور الثالث هو (0.917) , بينما نلاحظ أن أقل معامل ثبات قدر ب (0.827) ويتعلق بالمحور الأول , بينما كان معامل الثبات لإجمالي المحاور عال جد حيث بلغ(0.947) .مما يدل على ثبات وصدق المحتوى لاستمارة الأسئلة .

ثانيا: خصائص العينة :

1/ توزيع أفراد العينة تبعا للجنس: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم(5-2): توزيع عينة دراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	25	71.4
أنثى	10	28.6
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات spss

الشكل رقم (2-2): توزيع عينة دراسة حسب الجنس

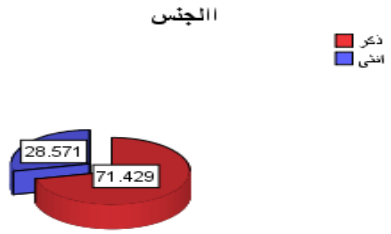

تتكون عينة الدراسة من (35) فرد، منهم 25 ذكر و10 إناث، حيث يوضح الشكل أعلاه والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، ان نسبة الذكور كانت مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت نسبة الذكور71.4%، في حين قدرت نسبة الإناث بحوالي28.6%.

2/ توزيع أفراد العينة تبعا للعمر: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم(6–2) : توزيع عينة دراسة حسب العمر

الفئة	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	03	8.6%
من30الي 34سنة	13	37.1%
من 34الي 39سنة	10	28.6%
من 40سنة فأكثر	9	25.7%
المجموع	35	%100

المصدر: من إعداد الطالبات باعتماد على برنامجspss

الشكل رقم(3–2) : توزيع عينة دراسة حسب العمر

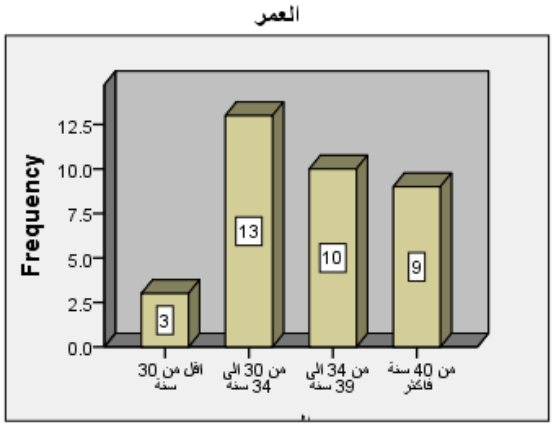

من خلال الجدول أعلاه والخاص بالمعلومات حسب متغير العمر نلاحظ تباين في الأعمار، وأن الفئة العمرية الأكثر هي من 30 الى 34 سنة بنسبة مئوية 73.1%، تليها الفئة العمرية من 34إلى 39سنة بنسبة مئوية % 28.6، ثم تأتى الفئتان الأقل تكرار وهما الفئة من 30إلى 34سنة قدرت ب 37.1% والفئة من 40سنة فأكثر، والتي قدرت بنسبة 25.7%، ومنه فإن الفئة العمرية الأكثر تكرار تميل إلى أعمار متقدمة مما يعني أنها لها خبرة معتبرة في التعامل ميدانيا وهذا ما يمكن أن ينعكس إيجابيا على نتائج البحث.

3/ توزيع أفراد العينة تبعا للمؤهل العلمي: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم(7–2): توزيع عينة دراسة حسب المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة
ليسانس	13	37.1%
ماستر	20	57.1%
دراسات عليا	2	5.7%
المجموع	35	%100

الشكل رقم (4–2): توزيع عينة دراسة حسب المؤهل العلمي

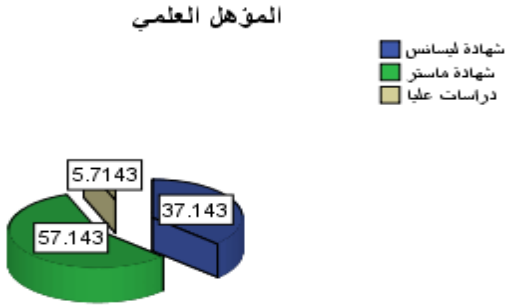

المصدر : من اعداد الطلبات بناءا على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل (المستوى التعليمي) أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة الماستر حيث بلغ عددهم 20فرد بنسبة مئوية 57.1% وهي نسبة مرتفعة، في حين بلغت نسبة حاملي شهادة ليسانس 37.1% ونسبة حاملي شهادة دراسات عليا 5.7% ، أي أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى جامعي وهذا ما يزيد من أهمية البحث و النتائج المتوصل إليها.

4/ توزيع أفراد العينة تبعا للمستوى الاداري: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(8–2): يبين توزيع العينة حسب المستوى الإداري

الفئة	التكرار	النسبة
مدير عام	03	8.6%
نائب مدير	01	2.9%
مسؤول مصلحة	13	37.1%
موظف	17	48.6%
مكلف بالدراسات	01	2.9%
المجموع	35	100%

المصدر: من اعداد الطالبات من مخرجات SPSS

الشكل رقم(5–2): يبين توزيع العينة حسب المستوى الاداري

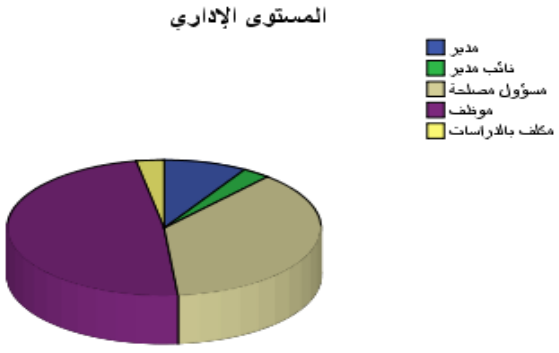

من الجدول والشكل السابقين يتضح توزيع الأفراد العينة حسب الوظيفة بنسب متفاوتة، حيث أن الموظفين الإداريين يمثلون أكبر نسبة 48.6%، أما مسؤولي المصالح يمثلون نسبة 37.1%و بالنسبة للمدير 8.6% ثم نوابهم والمكلفون بالدراسات يمثلون نسبة 2.9%و سبب هذا التفاوت هو طبيعة هيكلها التنظيمي.

5/ توزيع أفراد العينة تبعا للخبرة المهنية: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم(9-2): توزيع عينة دراسة حسب الخبرة المهنية

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 5سنوات	08	%22.9
من5 الى 10سنوات	18	%51.4
من 10الى15 سنة	6	%17.1
من 15سنة فأكثر	3	%8.6
المجموع	35	%100

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (6-2): توزيع عينة دراسة حسب الخبرة المهنية

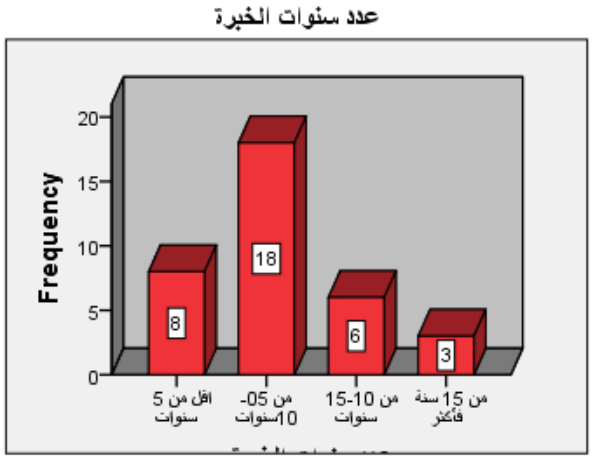

يمثل الجدول توزيع حسب متغير الخبرة، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة في العمل تتجاوز خبرتهم من5 الى 10سنوات حيث قدرت ب51.4%وهي نسبة مهمة جدا إذ من الممكن أن تضفي على الدراسة نوع من الدقة والقرب أكثر من الواقع، ثم تليها نسبة الأفراد الأقل من 5سنوات نسبة مئوية 22.9%, تليها الأفراد الذين تتراوح خبرتهم من10الى15 سنة بنسبة مئوية تقدر ب17.1%, ثم أوليك الذين تتراوح خبرتهم من15سنة فأكثر قدرت ب 8.6%.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

بعد عملية استرجاع الاستبيانات وتشفيرها وتفريغها في البرنامج الاحصائي spss21 تتم عملية عرض النتائج من خلال تحديد اتجاهات اجابات العينة حول كل العبارات والمحاور لنصل في الاخير لاختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

المطلب الأول: اتجاه إجابات العينة على أسئلة الاستبيان حسب مقياس ليكارت

في هذا المطلب سوف نقوم بحساب المتوسطات المرجحة لفقرات كل محور على حدى لمعرفة اتجاه إجابات العينة حسب مقياس ليكارت الخماسي وسوف نقوم بتحديد اتجاهات اجابات العينة اجمالا دون التفصيل بفقراتها لمعرفة اي محور حقق اعلى ترتيب كالاتي:

الجدول رقم (10-2) اتجاهات اجابات العينة حول المحاور الثلاث

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه
المحور الأول: اتجاه إجابات العينة حول اثبات وقياس موجودات المرابحة	3.6952	0.58506	02	موافق
المحور الثاني: اتجاه إجابات العينة حول توزيع أرباح المرابحة في القوائم المالية	3.7065	0.54435	01	موافق
المحور الثالث: اتجاه إجابات العينة حول متطلبات العرض و الافصاح عن المرابحة في القوائم المالية	3.6000	0. 62154	03	موافق

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الجدول السابق حول اتجاهات الاجابات العينة حول المحاور الثلاث حيث نلاحظ ان المحور الثاني احتل المرتبة الأولى بأقل انحراف معياري واعلى وسط حسابي، حيث اتجهت الاجابات فيه الى الموافقة على كل العبارات، بينما احتل المحور الأول المرتبة الثانية حسب اعلى ثاني وسط حسابي واتجهت كل عباراته الى الموافقة، كما نلاحظ ان المحور الثالث اتجهت اجاباته الى موافق لكن احتل المرتبة الثالثة بأقل وسط حسابي.

اولا/ النتائج المتعلقة حول اراء عينة الدراسة على فقرات اثبات قياس موجودات المرابحة:

لدينا في المحور الأول ستة فقرات وسوف نقوم بحساب المتوسطات المرجحة لها والانحراف المعياري لكل فقرة على حدى لمعرفة اتجاهات الاجابات فيه حسب مقياس ليكارت الخماسي، ويشير الجدول التالي إلى مدى أراء عينة الدراسة على فقرات اثبات قياس موجودات المرابحة كما يلي:

الجدول رقم (11-2): اتجاه إجابات العينة حول اثبات وقياس موجودات المرابحة

فقرات المحور الأول : اتجاه إجابات العينة حول اثبات و قياس موجودات المرابحة	بدائل الإجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
قيمة الفاتورة الأصلية للموجود (السلعة أو البضاعة) موضوع العقد، وإذا كانت القيمة بالعملة الأجنبية، يكون سعر الصرف هو الساري وقت الشاري في السوق	06	07	0	18	04	3.20	1.368	محايد
كافة التكاليف والمصاريف الإضافية المباشرة التي أنفقت على السلعة أو البضاعة حتى وصلت مخازن المؤسسة أو المكان المتفق عليه	0	8	0	22	05	3.69	0.993	موافق
إثبات موجودات المرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء عند الاقتناء يتم الإثبات على أساس التكلفة التاريخية	0	05	0	27	03	3.80	0.797	موافق
وإذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلى العميل وكانت التبيعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية	0	09	0	20	06	3.66	1.056	موافق
إذا كانت القيمة الدفترية أعلى من القيمة الجارية أو المتوقع استردادها، يكون بالفرق مخصص هبوط قيمة موجودات المرابحة	0	04	0	27	04	3.89	0.758	موافق
وفي نهاية الفترة المالية يظهر رصيد عملاء المرابحة–هامش الجدية (إن لم تسوى)في قائمة المركز المالي ضمن مجموعة من الالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) بالقيمة الدفترية	01	03	0	28	03	3.94	0.684	موافق
الإجمالي	07	35	0	35	35	3.6952	0.58506	موافق

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات برنامج spss

من خلال البيانات السابقة نجد أن إجابات العينة حول اثبات و قياس موجودات المرابحة كانت الاغلبية تتجه نحو موافق ماعدا عبارة واحدة تضمنت محايد والعبارة هي (1) هذا بسبب أنها لا تعطي قيمة إضافية للمؤسسات البنكية ،حيث كان متوسطها الحسابي الإجمالي بقيمة(3.6952) والانحراف المعياري قدره(0.58506)، وهذه تقع في المجال (من 3.41 إلى 4.20 درجة) و هي درجة عالية ,أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري(4) وهذه المؤشرات تدل علي أن المؤسسات البنكية تقوم بإثبات بضاعة المرابحة حسب متطلبات المعيار الاسلامي بقياس موجودات المرابحة في القوائم المالية ، ولقد احتلت الفقرة السادسة المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر بـــــ(0.684) حيث اقرو ان في نهاية الفترة المالية يظهر رصيد عملاء المرابحة–هامش الجدية (إن لم تسوى)في قائمة المركز المالي ضمن مجموعة من الالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) بالقيمة الدفترية و هذا يدل على ان قياس هامش الجدية على انه دين على البنك وليس جزء من بضاعة المرابحة و بهذا يعن بان شروط عملية المرابحة مطبقة نوعا ما ، بينما احتلت الفقرة الخامسة المرتبة الثانية بانحراف معياري قدره (0.758) وهذا يدل على ان المؤسسات البنكية يقرون بقياس اصول المرابحة على اساس القيمة الدفترية بأعلى من القيمة الجارية او المتوقع استردادها يكون بالفروق مخصص هبوط قيمة موجودات المرابحة و هذا دليل على اعتراف البنوك بالفروق بين القيمة الجارية و القيمة الدفترية من خلال عمل مخصص بالفرق و الاعتراف به في القوائم المالية ، واحتلت الفقرة الرابعة المرتبة الأخيرة بانحراف معياري قدره (1.056) و هذه الفقرة ممثلة باذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلى العميل وكانت التبيعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية.

ثانيا/ النتائج المتعلقة حول أراء عينة الدراسة على فقرات توزيع أرباح المرابحة في القوائم المالية:

لدينا في المحور الثاني ستة فقرات وسوف نقوم بحساب المتوسطات المرجحة لها والانحراف المعياري لكل فقرة على حدى لمعرفة اتجاهات الإجابات حسب مقياس ليكارت الخماسي، ويشير الجدول التالي إلى مدى أراء عينة الدراسة حول فقرات اثبات قياس موجودات المرابحة كما يلي:

الجدول رقم (12-2): اتجاه إجابات العينة حول توزيع أرباح المرابحة في القوائم المالية

فقرات المحور الثاني: توزيع أرباح المرابحة في القوائم المالية	بدائل الإجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر	0	09	0	21	05	3.63	1.035	موافق
تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المرابحة للآمر بالشراء. ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث	0	05	0	26	04	3.83	0.877	موافق
يتم الاعتراف بأرباح المرابحة عند تنفيذ العقد على انها التزام متداول في ميزانية المصرف	0	04	0	28	03	3.86	0.818	موافق
يتم توزيع أرباح المرابحة حسب مدة عقد المرابحة مع الاخذ بعين الاعتبار الفترة المحاسبية	0	04	0	26	05	3.91	0.860	موافق
يتم الفصل بين أرباح المرابحة غير المقيدة وارباح للآمر بالشراء في القوائم المالية	0	09	0	22	04	3.60	0.980	موافق
يتم تحديد فروقات أسعار الصرف على بضاعة المرابحة والاعتراف بها عند توزيع أرباح المرابحة	01	10	0	21	03	3.43	1.033	موافق
الإجمالي	01	35	0	35	35	3.7065	0.54435	موافق

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

توضح البيانات السابقة أن إجابات العينة حول توزيع ارباح المرابحة في القوائم المالية ، كانت جميعها موافق، حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي (3.7065) ويقدر الانحراف المعياري (0.54435) وهذه تقع في المجال

(من 3.41 إلى 4.20 درجة) و هي درجة عالية , أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري (4) و هذا يدل على ان المؤسسات البنكية تطبق اسس توزيع ارباح عمليات المرابحة حسب متطلبات معيار المحاسبة الاسلامي المتعلق ببضاعة المرابحة ، ولقد احتلت الفقرة الرابعة المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر بـــ(0.860) يتم توزيع أرباح المرابحة حسب مدة عقد المرابحة مع الاخذ بعين الاعتبار الفترة المحاسبية و هذا يعني قيام المحاسبين في البنوك بتحميل كل فترة بنصيبها من ارباح المرابحة للوصول الى الربح الحقيقي لنشاطات المرابحة في البنوك , بينما احتلت الفقرة الثالثة المرتبة الثانية بانحراف معياري قدره (0.818) ممثلة في انه يتم الاعتراف بأرباح المرابحة عند تنفيذ العقد على انها التزام متداول في ميزانية المصرف و هذا يدل على تطبيق استحقاق او مقابلة الايرادات بالمصروفات في نهاية كل فترة محاسبية ، واحتلت الفقرة السادسة المرتبة الأخيرة بانحراف معياري قدره(1.033) حيث انه يتم تحديد فروقات أسعار الصرف على بضاعة المرابحة والاعتراف بها عند توزيع أرباح المرابحة.

ثالثا/ النتائج المتعلقة حول اراء عينة الدراسة بمتطلبات العرض والافصاح عن المرابحة في القوائم المالية:

لدينا في المحور الثالث سبعة فقرات وسوف نقوم بحساب المتوسطات المرجحة لها والانحراف المعياري لكل فقرة على حدى لمعرفة اتجاهات الاجابات فيه حسب مقياس ليكارت الخماسي، ويشير الجدول التالي إلى مدى أراء عينة الدراسة بمتطلبات العرض والافصاح عن المرابحة في القوائم المالية كما يلي:

الجدول رقم (13-2): اتجاه إجابات العينة حول متطلبات العرض والافصاح عن المرابحة في القوائم المالية

فقرات المحور الثالث: متطلبات العرض والافصاح عن المرابحة في القوائم المالية	بدائل الإجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
يتم الإفصاح عن أموال المرابحة بالتكلفة التاريخية في القوائم المالية	0	02	12	17	04	3.66	0.765	موافق
يتم عرض ذمم المرابحات في القوائم المالية بجداول إضافية لتوضيح كل عقد مرابحة لوحده	0	04	11	16	04	3.57	0.850	موافق
يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس تكلفة بضاعة المرابحة سواء في تاريخ عقد المرابحة او نهاية السنة	0	01	17	13	04	3.57	0.739	موافق
يتم الإفصاح عن الخسائر المتحققة أسعار الصرف وكذلك الأرباح المحققة من ذلك	0	02	13	17	03	3.60	0.736	موافق
الإفصاح عن طبيعة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى ذات الأهمية بالمرابحة	0	02	10	19	04	3.71	0.750	موافق
الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر التقديرية الناتجة عن التقدير الحكمي للموجودات المتعلقة بالمرابحة	0	01	16	14	04	3.60	0.736	موافق
الفصل بين الاستثمارات المقيدة وفقا لمصادر تمويلها (حسابات استثمار مقيدة وحدات محافظ استثمارية) وذلك الفصل بين أنواع المحافظ الاستثمارية	0	01	20	10	04	3.49	0.742	موافق
الإجمالي	0	35	35	35	35	3.6000	0. 62154	موافق

المصدر: من إعداد الطلبات باعتماد على برنامجspss

تمثل البيانات السابقة أن إجابات العينة حول متطلبات العرض والافصاح عن المرابحة في القوائم المالية، حيث نرى أن آراء عينة الدراسة كانت جميعها موافق، وقيمة المتوسط الحسابي الإجمالي (3.6000) وقدر الانحراف المعياري (0. 62154) أي أن الوسط الحسابي الوسط قريب من الوسط الحسابي النظري (4)، وهذا ما يدل على أن المؤسسات البنكية تطبق متطلبات العرض والافصاح عن عمليات المرابحة بدرجة جيدة، ولقد احتلت الفقرة الخامسة المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر (0.750) الممثلة في الإفصاح عن طبيعة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى ذات الأهمية بالمرابحة، وهذا يدل على ان عملية الافصاح تفرق بين المصروفات والخسائر المكاسب ذات الاهمية بالمرابحة بينما احتلت الفقرة الأولى المرتبة الثانية بانحراف معياري قدره(0.765)، و تتمثل في الإفصاح عن أموال المرابحة بالتكلفة التاريخية في القوائم المالية، واحتلت الفقرة الخامسة المرتبة الأخيرة بانحراف معياري قدره (62154 .0) و تمثلت في الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر التقديرية الناتجة عن التقدير الحكمي للموجودات المتعلقة بالمرابحة.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج التحليل واختبار الفرضيات

قبل اختبار الفرضيات وتطبيق الادوات الاحصائية والاختبارات يجب اولا معرفة ما إذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا او لا، ولان حجم العينة يفوق 30 إذا البيانات تقترب للتوزيع الطبيعي وسوف نتأكد من ذلك من خلال اختبارات شابيرو وسيمنروف وذلك قصد معرفة تطبيق الاختبارات المناسبة.

اولا/ اختبار التوزيع الطبيعي:

نستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا اولا ولمعرفة ذلك نستخدم اختبارين معروفين هما Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk وهذا بوضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى دلاله 0.05:

H_0: البيانات تتبع توزيعا طبيعيا.

H_1: البيانات لا تتبع توزيعا طبيعيا.

في دراستنا لدينا ثلاثة محاور، حيث بعد ادخال البيانات للبرنامج الاحصائي spss تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (14-2): اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	اختبار سيمنوف		اختبار شابيرو	
	قيمة الإحصائية	مستوى الدلالة	قيمة الإحصائية	مستوى الدلالة
المحور الأول: اراء عينة الدراسة حول اثبات وقياس موجودات المرابحة	0.158	0.66	0.941	0.161
المحور الثاني: اراء عينة الدراسة حول توزيع أرباح المرابحة في القوائم المالية	0.270	0.059	0.852	0.059
المحور الثالث: اراء عينة الدراسة حول متطلبات العرض والافصاح عن المرابحة في القوائم المالية	0.146	0.068	0.926	0.059

المصدر: من إعداد الطالبات باعتماد على مخرجات برنامج spss (انظر الملحق 03)

من نتائج الجدول نلاحظ ان قيم المعنوية لإحصائية سيمنروف للمحاور كانت كلها بمستوى معنوية أكبر من 0.05مما يجعلنا نقبل بالفرض الصفري اي ان البيانات تتبع توزيعا طبيعي حسب اختبار سيمنروف، وبنفس الطريقة وحسب معنوية قيم إحصائية شابيرو فكانت كلها أكبر من 0.05 أي كل البيانات تتبع توزيعا طبيعي وبنفس الحالة نقبل الفرض الصفري القائل ان البيانات تتبع توزيعا طبيعيا.

وبعد اختبار الطبيعة ووجدنا ان البيانات تتوزع طبيعيا وجب علينا استخدام الاختبارات المعلمية للدراسة.

ثانيا: الاختبار المعلمية

تستخدم هذه الاختبارات في حالة واحدة عندما تكون البيانات تتبع توزيع طبيعي والعينة كبيرة ومن بين اهم هذه الاختبارات هي اختبار t لعينتين مستقلين، واختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA، وفي دراستنا سوف نختبر ثلاث انواع من الفرضيات وهي فرضية العلاقة، وفرضية الفرق، وفرضية التأثير.

فرضية العلاقة نستخدم فيها اختبار معامل الارتباط بيرسون لان التوزيع طبيعي، بينما فرضية الفرق نستخدم فيها اختبار t لعينتين مستقلين، واختبار ANOVA، اما فرضية التأثير سوف نستخدم الانحدار البسيط.

01/ اختبار فرضيات العلاقة : سوف نقوم هنا بحساب مصفوفة الارتباطات لبيرسون لان التوزيع طبيعي نختبر معامل الارتباط لمعرفه الدلالة الإحصائية له كالتالي :

H_0: لا توجد علاقة بين المتغيرات $r = 0$

H_1 : توجد علاقة بين المتغيرات $r \neq 0$

من مخرجات spss تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (15-2): معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول: اراء عينة الدراسة حول اثبات وقياس موجودات المرابحة	معامل الارتباط	/	0.725	0.737
	مستوى الدلالة	/	0.00	0.00
المحور الثاني: اراء عينة الدراسة حول توزيع أرباح المرابحة في القوائم المالية	معامل الارتباط	0.725	/	0.841
	مستوى الدلالة	0.00	/	0.00
المحور الثالث اراء عينة الدراسة حول متطلبات العرض والافصاح عن المرابحة في القوائم المالية	معامل الارتباط	0.737	0.841	/
	مستوى الدلالة	0.00	0.00	/

المصدر من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات برنامج SPSS (انظر الملحق04)

من خلال الجدول السابق وجدنا ما يلي:

☒ العلاقة بين المحور الأول اراء عينة الدراسة في فقرات اثبات قياس موجودات المرابحة والمحور الثاني أراء عينة الدراسة في فقرات توزيع أرباح المرابحة في القوائم المالية كانت طردية قوية حيث معامل الارتباط مساوي الى (0.725) وهذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، لأن قيمة sigأقل من 0.05أي نرفض الفرض الصفري.

☒ العلاقة بين المحور الأول اراء عينة الدراسة في فقرات اثبات قياس موجودات المرابحة والمحور الثالث عينة الدراسة بمتطلبات العرض و الافصاح عن المرابحة في القوائم المالية كانت طردية قوية حيث معامل الارتباط مساوي الى (0.737) وهذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، لأن قيمة sig أقل من 0.05 أي نرفض الفرض الصفري.

☒ العلاقة بين المحور الثاني أراء عينة الدراسة في فقرات توزيع أرباح المرابحة في القوائم المالية و المحور الأول اراء عينة الدراسة في فقرات اثبات قياس موجودات المرابحة كانت طردية قوية حيث معامل الارتباط مساوي الى (0.725) وهذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، لأن قيمة sig أقل من 0.05أي نرفض الفرض الصفري.

☒ العلاقة بين المحور الثاني أراء عينة الدراسة في فقرات توزيع أرباح المرابحة في القوائم المالية و المحور الثالث عينة الدراسة بمتطلبات العرض و الافصاح عن المرابحة في القوائم المالية كانت طردية قوية حيث معامل الارتباط مساوي الى

☒ (0.841) وهذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، لأن قيمة sig أقل من 0.05أي نرفض الفرض الصفري.

☒ العلاقة بين المحور الثالث عينة الدراسة بمتطلبات العرض و الافصاح عن المراجعة في القوائم المالية و المحور الأول اراء عينة الدراسة في فقرات اثبات قياس موجودات المراجعة كانت طردية قوية حيث معامل الارتباط مساوي الى (0.737) وهذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، لأن قيمة sig أقل من 0.05 أي نرفض الفرض الصفري.

☒ العلاقة بين المحور الثالث عينة الدراسة بمتطلبات العرض و الافصاح عن المراجعة في القوائم المالية و المحور الثاني أراء عينة الدراسة في فقرات توزيع أرباح المراجعة في القوائم المالية كانت طردية قوية حيث معامل الارتباط مساوي الى (0.841) وهذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، لأن قيمة sig أقل من 0.05أي نرفض الفرض الصفري.

من خلال معاملات الارتباط لبيرسون وجدنا ان هناك علاقة قوية وطردية بين المحاور الثلاثة وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5%.

02/ اختبار فرضيات الفرق : لاستخدام هذا الاختبار لدينا اختبارين مهمين هما اختبار t لعينتين مستقلين ، واختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA كما يلي :

2-1- اختبار t لعينتين مستقلين: هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لمعرفة الفروقات في متوسطات اجابات العينة حسب خاصية تقسم العينة إلى قسمين فقط ، وفي دراستنا توجد خاصية واحدة تقسم العينة لقسمين وهي الجنس ، اذا ستكون هناك فرضية رئيسية واحدة وفرضيتين جزئيتين .

2-1-1/ الفرضية الرئيسية : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى جنس المستجوب ، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

2-1-2/ الفرضية الجزئية الأولى : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على المحور الأول ترجع الى جنس المستجوب.

2-1-3/ الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على المحور الثاني ترجع الى جنس المستجوب.

2-1-4/ الفرضية الجزئية الثالثة : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على المحور الثالث ترجع الى جنس المستجوب.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار tللاستقلالية للمحاور مع متغيرة الجنس، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05كما يلي:

الجدول رقم (16-2) اختبار t لإجمالي المحاور

المحاور	اختبار تجانس التباين F	مستوى دلالة	اختبار t لعينتين مستقلتين	مستوى دلالة
المحور الأول: اراء عينة الدراسة حول اثبات و قياس موجودات المرابحة	0.839	0.366	0.104	0.917
المحور الثاني :اراء عينة الدراسة حول توزيع أرباح المرابحة في القوائم المالية	0.304	0.585	0.981	0.334
المحولر الثالث :اراء عينة الدراسة حول متطلبات العرض و الافصاح عن المرابحة في القوائم المالية	0.037	0.848	0.857	0.398

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على مخرجات البرنامج الاحصائيSPSS (انظر الملحق05)

من الجدول السابق نلاحظ ان قيمة اختبار التجانس للمحور الأول 0.839 =F وهي ليست معنوية عند مستوى دلالة 0.05 لان قيمة المعنوية أكبر من 0.05 أي ان التباين متساوي ونقبل الفرض الصفري القائل ان التباين متساوي أي ان العينتين من مجتمعين غير مختلفين ومنه نختار السطر الأول في جدول اختبارات للاستقلالية (**انظر الملحق05**)، وكذلك بالنسبة للمحور الثاني الذي نقبل فيه الفرض الصفري لان قيمة المعنوية لقيمة F اكبر من 0.05ومنه نقول ان التباين متساوي ونختار السطر الأول من جدول اختبارات للاستقلالية.

وبناءا على اختبار التجانس كانت نتائج الاختبارات t كما يلي وعلى الترتيب (0.104-0.981-0.857) وكلها بمستويات معنوية كالاتي وعلى الترتيب (0.917-0.334-0.398) وكلها أكبر من 0.05، مما يعني قبول كل الفرضيات الجزئية القائلة بانه لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على المحاور ترجع جنس المستجوب، وعليه لا توجد هناك اختلاف بين اجابات العينة للمحاور وهذا منطقي كون العينتين غير مستقلتين.

2-2- اختبار تحليل التباين الاحادي: هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لمعرفة الفروقات في متوسطات اجابات العينة حسب خاصية تقسم العينة الى اكثر من قسمين ، وفي دراستنا توجد اربعة خواص تقسم العينة لأكثر من قسمين هما (العمر ، المؤهل العلمي ، الوظيفة ، الخبرة) ، وسوف نركز فقط على خاصيتين مهمتين وهم العمر و المؤهل العلمي كون العمر يعوض الخبرة ، والمؤهل يعوض الوظيفة اذا ستكون هناك فرضيتين رئيسيتين وكل فرضية متبوعة بثلاث فرضيات جزئية كالاتي :

2-2-1/ الفرضية الرئيسية الأولى : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة ترجع الى خاصية العمر، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

2-2-2/الفرضية الجزئية الأولى : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على المحور الأول ترجع لخاصية العمر.

2-2-3/ الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على ابعاد المحور الثاني ترجع للعمر.

2-2-4/ الفرضية الجزئية الثالثة : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على ابعاد المحور الثالث ترجع للعمر.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVAللمحورين مع متغيرة المؤهل العلمي، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05كما يلي:

الجدول رقم (2-17): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للعمر

المحاور	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
المحور الأول: اراء عينة الدراسة حول اثبات وقياس موجودات المرابحة	0.869	0.468
المحور الثاني: اراء عينة الدراسة حول توزيع أرباح المرابحة في القوائم المالية	0.263	0.852
المحور الثالث: اراء عينة الدراسة حول متطلبات العرض والافصاح عن المرابحة في القوائم المالية	3.002	0.045

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات برنامج SPSS (انظر الملحق05)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية **F** للمحاور على التوالي كما يلي (0.869-0.263-3.002) وكلها بمستويات معنوية على التوالي للمحورين الأول والثاني (0.468-0.852) وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية العمر اما بالنسبة للمحور الثالث (0.045) وهي اقل من 0.05 مما يجعلنا برفض كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية العمر.

2-2-5/ الفرضية الرئيسية الأولى : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة ترجع الى خاصية المؤهل العلمي ،وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى ثلاثة فرضيات جزئية.

2-2-6/ الفرضية الجزئية الأولى : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على المحور الأول ترجع للمؤهل العلمي.

2-2-7/ الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على المحور الثاني ترجع للمؤهل العلمي.

2-2-8/ الفرضية الجزئية الثالثة : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على المحور الثالث ترجع للمؤهل العلمي.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVAللمحورين مع متغيرة الخبرة، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم (2-18): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمؤهل العلمي

المحاور	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
المحور الأول: اراء عينة الدراسة حول اثبات و قياس موجودات المرابحة	1.259	0.298
المحور الثاني: اراء عينة الدراسة حول توزيع أرباح المرابحة في القوائم المالية	1.946	0.159
المحور الثالث: اراء عينة الدراسة حول متطلبات العرض و الافصاح عن المرابحة في القوائم المالية	2.091	0.140

المصدر : من إعداد الطالبات بناءا على مخرجات برنامج SPSS (انظر الملحق05)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية **F** للمحاور على التوالي كما يلي (1.259-1.946-2.091) وكلها بمستويات معنوية على التوالي (0.298-0.159-0.140) وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المؤهل العلمي عند مستوى دلالة 0.05.

خلاصة الفصل

احتوى هذا الفصل على الدراسة التطبيقية التي أجريت في البنوك العاملة لولاية الوادي ، والتي تم فيها اسقاط الاطار النظري على الواقع العلمي، وذلك من خلال الدراسة التطبيقية مدى تطبيق البنوك المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة بعمليات المرابحة في البنوك الإسلامية في الجزائر، وقد تم اجراء الدراسة الميدانية عن طريق توزيع الاستمارات على المدراء ورؤساء المصالح والموظفين، وبعد استرجاعها قمنا بتفريغ وتحليل البيانات باستخدام أساليب احصائية كالنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ألفا كرونباخ، وكذلك التوزيع الطبيعي ،التباين الأحادي.

وبالاعتماد على ما تقدم لا حضنا أن المؤسسات البنكية تتبنى مفهوم المعايير المحاسبية الإسلامية المتعلقة بعمليات المرابحة بمحاوره الثلاث حيث كانت اتجاهات إجابات العينة إلى الموافقة على كل المحاور وبمتوسطات عالية إلا أن هذا لا يعني بالضرورة تأثير المعايير المحاسبية الإسلامية على المرابحة.

الخاتمة

الخاتمة

ومن خلال هذه المذكرة تناولنا موضوع معايير المحاسبة الإسلامية و تطبيقها على عقد المرابحة في البنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية على مستوى ستة بنوك في ولاية الوادي، هذه المعايير التي أعُدت خصيصا لتنظيم المحاسبة والمالية في المؤسسات المالية الإسلامية نظرا للخصوصيات التي تتميز بها هذه الأخيرة عن غيرها، حيث أن هذه المعايير تراعي في مدخلاتها ومخرجاتها وتوجيهاتها عدم مخالفة القواعد الشرعية في الإسلام وتُطور بناء على احتياجات المستخدمين للبنوك الإسلامية من المعلومات والإفصاحات وهو ما يميزها عن المعايير الدولية التي تم تطويرها واعدادها لتتلاءم مع المؤسسات التي لا تراعي في عملها أية جوانب دينية.

وقد تطرقنا في هذا البحث للتعرف على التمويل بالمرابحة و اهم منافعها و اخطارها، كما تطرقنا لمعايير المحاسبة الإسلامية من خلال التعرف على هذه المعايير و متطلبات تطبيقها في البنوك الإسلامية.

وفي فصل الدراسة التطبيقية اخترنا توزيع الاستبيانات على مجموعة من البنوك التي تعتمد على معايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة بالمرابحة من خلال تقييم مدى تطبيق ادارة البنوك لتلك المعايير المتعلقة بالمرابحة.

ومن خلال ما تم عرضه في المذكرة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، يمكننا اختبار الفرضيات مع ذكر النتائج والتوصيات كما يلي:

اختبار الفرضيات:

بعد تحليلنا للنتائج المتحصل عليها في الدراسة الميدانية نجد انه :

– بالنسبة للفرضية الأولى والتي تمثلت في: " ان البنوك الاسلامية كباقي المصارف تتعرض لمخاطر ائتمانية واخطاء من طرف العمال" فقد تم التأكد من صحتها و ذلك ان البنك سيتعرض الى المخاطر الائتمانية ، وعدم دفع العميل المستحقات التي عليه ، او من الممكن أن يتعرض لمخاطر تشغيلية، أخطاء بشرية أو ظروف خارجية.

– بالنسبة للفرضية الثانية والتي تمثلت في: " لا تطبق البنوك في الجزائر متطلبات اثبات و قياس موجودات المرابحة" فقد تم رفضها و التأكد من البنوك في الجزائر تقوم بتطبيق متطلبات اثبات و قياس موجودات المرابحة.

– بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تمثلت في: " لا تطبق البنوك في الجزائر متطلبات توزيع ارباح المرابحة في القوائم المالية " فقد تم رفضها و التأكد من البنوك في الجزائر تقوم بتطبيق متطلبات توزيع ارباح المرابحة في القوائم المالية.

– بالنسبة للفرضية الرابعة والتي تمثلت في: " لا تطبق البنوك في الجزائر متطلبات العرض و الافصاح عن المرابحة في القوائم المالية" فقد تم رفضها و التأكد من البنوك في الجزائر تقوم بتطبيق متطلبات العرض و الافصاح عن المرابحة في القوائم المالية.

نتائج الدراسة:

- إجابات العينة حول اثبات و قياس موجودات المرابحة كانت الاغلبية تتجه نحو موافق ماعدا عبارة واحدة تضمنت محايد وهي قيمة الفاتورة الأصلية للموجود (السلعة أو البضاعة) موضوع العقد، وإذا كانت القيمة بالعملة الأجنبية، يكون سعر الصرف هو الساري وقت الشاري في السوق اي ان البنوك محل الدراسة لا تعترف بها.

- أن إجابات العينة حول توزيع ارباح المرابحة في القوائم المالية ، كانت جميعها موافق و هذا يدل على ان البنوك محل الدراسة تتبع توزيع ارباح المرابحة في القوائم المالية.

- أن إجابات العينة حول متطلبات العرض و الافصاح عن المرابحة في القوائم المالية ، حيث نرى أن آراء عينة الدراسة كانت جميعها موافق و هذا يدل على موافقة البنوك محل الدراسة على العرض عن المرابحة في القوائم المالية .

- ان البنوك الاسلامية تقوم بتحميل كافة التكاليف المباشرة على بضاعة المرابحة حتى تصبح في مخازن المشتري و بهذا فهي تطبق مبدا التكلفة التاريخية عند تنفيذ عقود المرابحة و اثباتها بالدفاتر بتاريخ تنفيذ عقد المرابحة.

- أن البنوك تأخذ بعين الاعتبار القيمة الجارية البضاعة المرابحة بحيث اذا كان هناك اختلافات بين القيمة الدفترية والقيمة الجارية فيتم تكوين مخصص بالفرق وهذا يعني أن البنوك تعترف بالأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من التغير لثمن بضاعة المرابحة عند تاريخ اقتنائها و تاريخ اعداد القوائم .

- تقوم البنوك الإسلامية على توزيع أرباح عقد المرابحة حسب مدة العقد مع العميل وهذا يدل على استحقاق الايراد والمصروف لكل فترة عن الاخرى لآمر الذي يسهل احتساب الزكاة دون النظر إل ارباح الفترة القادمة .

- تقوم البنوك الإسلامية بالإفصاح في القوائم المالية عن الخسائر المتعلقة بعقود المرابحات والمكاسب على حدة بهدف تحديدها ومحاولة تجنب الخسائر ومحاولة استثمار المكاسب لمصلحة البنك والعميل ، كما أن هناك افصاح عن إيرادات ومصروفات كل عقد مقاولة مما يعني الانتقال من الافصاح الكافي إلى الافصاح الكامل

- يتم الاعتراف بإيرادات عقود عمليات المرابحة كالتزام متداول عند تاريخ تنفيذ عقود المرابحة ويقوم بعد ذلك المحاسب على توزيع الريح على مدة عقد المرابحة من خلال استخدام التسويات الجردية في حماية الفترة المحاسبية من خلال تطبيق مبدا مقابلة الايرادات بالمصروفات .

– أن البنوك الإسلامية تطلب كفيل ثالث في بعض الاحيان خصوصا اذا كان الكفيل الثاني يوجد عليه كفالات اخرى لكي يضمن البنك حقة من ثمن السلعة وارباحه بعد اتمام عملية المرابحة حيث انه من حق البنك الحصول على الضمانات الكافية التي تضمن حق البنك من عمليات المرابحة خصوصا أن عمليات تسديد قيمة بضاعة المرابحة تكون لسنوات عديدة وليس سنة واحدة او اقل مما يعني ضرورة أن يقوم البنك على أخذ الضمانات الكافية لحقوقه من العميل خصوصا أن العميل اخذ حقه الكامل المتعلق ببضاعة المرابحة .

– يتم الافصاح عن ذمم المرابحات بجداول اضافية او ملحقة بالقوائم المالية الأمر الذي يساعد على تحديد قيمة تلك الذمم ومراقبتها من فترة لأخرى وهذا يساعد على تحديد ذمم العملاء المتعلقين بالمرابحة وتحديد العملاء الذين سيستمر التعامل معهم والعملاء الذين سيتم التوقف عن التعامل معهم بناءا على مراقبة حساب كل عميل وعمليات السداد الخاصة به.

– ان البنوك الاسلامية تطبق متطلبات القياس و الافصاح المحاسبي لبضاعة المرابحة حسب معايير المحاسبة الاسلامية المتعلقة ببضاعة المرابحة.

التوصيات :

– ان يتم الفصل بين أرباح المرابحة غير المقيدة وارباح للآمر بالشراء في القوائم المالية .

– الاخذ بعين الاعتبار انه وإذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلى العميل وكانت التبيعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية.

– ضرورة ان يتم الإفصاح عن الخسائر المتحققة أسعار الصرف وكذلك الأرباح المحققة من ذلك

– ضرورة اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر.

– يجب التركيز على اهمية معايير المحاسبة الاسلامية و ذلك بالتركيز على وجود مدققين قانونيين في مجال معايير المحاسبة الاسلامية مع وجود الضوابط الشرعية لعمليات المرابحة.

– اقناع البنوك الاخرى بهذه المعايير بهدف الانتقال من الربا الى البيع الحلال من خلال عقد ندوات و مؤتمرات للتحول الى النظام الاسلامي و ليس النظام الربوي

افاق الدراسة :

كغيرها من البحوث تحتاج هذه الدراسة الى جهود اضافية و خاصة مع ما يشهده العالم من تطورات في الصناعة الماليـــة الاسلامية ، فمن بين النقاط التي لم تستوفها الدراسة و التي يمكن ان تشكل مواضيع بحث مستقبلية نذكر :

- دراسة مقارنة بين تطبيق المعايير الدولية و المعايير المحاسبية الاسلامية على المرابحة
- اثر المعايير المحاسبية المالية الاسلامية على المرابحة و المرابحة للآمر بالشراء

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

الكتب:

- بشير محمد عثمان، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي**، دار النفائس عمان الاردن الطبعة الأولى، 1996.
- عبد الحميد محمود البعلي، **فقه المرابحة في التطبيق الاقتصادي المعاصر السلام**، العالمية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبد الصادق بن خلكان، **بيع المرابحة للآمر بالشراء كما تجريه المصارف المغربية –دراسة فقهية**، منشورات المجلس العلمي، مراكش، الطبعة الأولى 2011.
- علي جمعة محمد وآخرون، **موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف المالية الإسلامية (المرابحة)**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة –الإسكندرية –مصر، الطبعة الأولى، المجلد الأول،2009 .
- عبد العظيم الو زيد **بيع المرابحة للآمر بالشراء**.

مذكرات:

- بشيري عبد الباسط، بن هبري بوعلام، "**عقد المرابحة في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي في العلوم الإسلامية**"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف –مسيلة–، الجزائر،2020.
- عبد الحق هاني بعلي مراد، "**أثر معايير المحاسبة الاسلامية على الافصاح في البنوك الاسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص مالية وبنوك جامعة المسيلة 2019.
- عبيدي سعد هنده، "**عقد المرابحة**"، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص قانون الشركات، جامعة ورقلة، 2017.

- عماد برجة، **"تحديات المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ظل العولمة المحاسبية"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019.

- شادلي محمد محي الدين عبد القادر، **" تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في تحقيق جودة القوائم المالية للمصارف الإسلامية"**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.

- محمد ابو صرار النعامي، سامر النهابين، **"عقود المرابحة لدى البنوك الإسلامية"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم القانونية، تخصص قانون اعمال، جامعة قالمة، 2018.

- ندين شاهين، **"مخاطر صيغ التمويل الاسلامية وأثرها على الربحية"**، بحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المصارف الاسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية،2019.

المجلات:

- الصادق محمد ادم على **تطبيق معيار المرابحة والمرابحة لآمر بالشراء في المصارف دراسة تحليلية في المصارف الاسلامية في السودان** ، مجلة الدراسات والأبحاث، العدد، 27جوان 2017.

- بدروني عيسى، جبلاحي وفاء، **معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية**، مجلة العلوم المالية والمحاسبة، العدد3، 2018، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

- بن عزة اكرام، بلدغم فتحي، **مكانة الصيرفة الاسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي –تقييم تجربة الجزائر**، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 01، 2018.

- خليل ابراهيم الدليمي عطاء الله احمد الحسبان، **مدى تطبيق المصارف الاسلامية في البنوك الاسلامية المتعلقة لعمليات المرابحة الاسلامية في البنوك الاسلامية في الأردن**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات.
- سمية عمار عمران اعمار، **مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم(2)**، مجلة الباحثة العدد 12، ربيع 2017، ليبيا.
- نسيلي خديجة ، **متطلبات المعالجة المحاسبية للمرابحة والمرابحة لآمر بالشراء وفق المعايير المحاسبية الإسلامية** ، المركز الجامعي تيبازة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01العدد .2018 .

الندوات والمؤتمرات:

- محمد عبد الحليم عمر، **التفاصيل العملية لعقد المرابحة في النظام المصرفي الاسلامي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن ندوة عن خطة (استراتيجية) الاستثمار في البنوك الاسلامية: التطبيقية والقضايا والمشكلات، 1987/6/21، عمان –الأردن.
- عمر محمد، التفاصيل **العملية لعقد المرابحة في النظام المصرفي الاسلامي**، مؤتمر بعنوان الاستثمار في البنوك الاسلامية البنك الاسلامي للتنمية – السعودية، جدة، 1997.

المحاضرات والمجالس:

- ضو نصر، محاضرات في مقياس تقنيات الاستقصاء، مقدمة للسنة الأولى ماستر اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه الاخضر بالوادي، 2018.
- عز الدين محمد خوجة، **عمليات التمويل الاسلامي (مادة عملية تطبيقية معتمدة ومتوافقة مع شهادة المصرف الاسلامي المعتمد)**، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

المراجع باللغة الأجنبية:

- An online publication by accountancy .com.pK, P: 3-4 Maulan Taqi Usmani, Murabaha.
- Hussam sultan Fajr capital, Murabaha, Bangor University, united kingdom30 October 2011.

- MEEZAN BANKS guide to Islamic banking , Ethical institute of Islamic finance , MURABAHA .
- Omer Allagabo, Omer Mustafa, why do Islamic banks concentrating finance in murabahamode? performance and risk analysis (sudan :1997-2018),international busness research ; vol 13, No 7, 23june 2020.

الملاحق

الملحق الأول :الاستبيان

الجدول: أراء عينة الدراسة في فقرات اثبات وقياس موجودات المرابحة

رقم	البيان	بدائل الإجابة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	قيمة الفاتورة الأصلية للموجود (السلعة أو البضاعة) موضوع العقد، وإذا كانت القيمة بالعملة الأجنبية، يكون سعر الصرف هو الساري وقت الشاري في السوق					
2	كافة التكاليف والمصاريف الإضافية المباشرة التي أنفقت على السلعة أو البضاعة حتى وصلت مخازن المؤسسة أو المكان المتفق عليه					
3	إثبات موجودات المرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء عند الاقتناء يتم الإثبات على أساس التكلفة التاريخية					
4	وإذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلى العميل وكانت التبيعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية					
5	إذا كانت القيمة الدفترية أعلى من القيمة الجارية أو المتوقع استردادها، يكون بالفرق مخصص هبوط قيمة موجودات المرابحة					
6	وفي نهاية الفترة المالية يظهر رصيدعملاء المرابحة- هامش الجدية (إن لم تسوى)في قائمة المركز المالي ضمن مجموعة منالالتزامات قصيرة الأجل (الخصومالمتداولة) بالقيمة الدفترية					

الجدول: أراء عينة الدراسة في فقرات توزيع أرباح المرابحة في القوائم المالية

رقم	البيان	بدائل الإجابة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر					
2	تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المرابحة للآمر بالشراء. ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث					
3	يتم لاعتراف بأرباح المرابحة عند تنفيذ العقد على انها التزام متداول في ميزانية المصرف					
4	يتم توزيع أرباح المرابحة حسب مدة عقد المرابحة مع الاخذ بعين الاعتبار الفترة المحاسبية					
5	يتم الفصل بين أرباح المضاربة غير المقيدة وارباح للآمر بالشراء في القوائم المالية					
6	يتم تحديد فروقات أسعار الصرف على بضاعة المرابحة والاعتراف بها عند توزيع أرباح المرابحة					

الجدول: يبين اراء عينة الدراسة بمتطلبات العرض والإفصاح عن المرابحة في القوائم المالية

رقم	البيان	بدائل الإجابة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يتم الإفصاح عن أموال المرابحة بالتكلفة التاريخية في القوائم المالية					
2	يتم عرض ذمم المرابحات في القوائم المالية بجداول إضافية لتوضيح كل عقد مرابحة لوحده					
	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس تكلفة بضاعة المرابحة سواء في تاريخ عقد المرابحة او نهاية السنة					
4	يتم الإفصاح عن الخسائر المتحققة أسعار الصرف وكذلك الأرباح المحققة من ذلك					
5	الإفصاح عن طبيعة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى ذات الأهمية بالمرابحة					
6	الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر التقديرية الناتجة عن التقدير الحكمي للموجودات المتعلقة بالمرابحة					
7	الفصل بين الاستثمارات المقيدة وفقا لمصادر تمويلها (حسابات استثمار مقيدة وحدات محافظ استثمارية) وذلك الفصل بين أنواع المحافظ الاستثمارية					

الملحق الثاني : الاحصاء الوصفي واتجاهات اجابات العينة

المحور الأول

قيمة الفاتورة الأصلية للموجود) السلعة أو البضاعة (موضوع العقد، وإذا كانت القيمة بالعملة الأجنبية، يكون

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	6	17.1	17.1	17.1
	غير موافق	7	20.0	20.0	37.1
	موافق	18	51.4	51.4	88.6
	موافق بشدة	4	11.4	11.4	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

كافة التكاليف والمصاريف الإضافية المباشرة التي أنفقت على السلعة أو البضاعة حتى وصلت مخازن المؤسسة أو المكان المتفق عليه

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	8	22.9	22.9	22.9
	موافق	22	62.9	62.9	85.7
	موافق بشدة	5	14.3	14.3	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

إثبات موجودات المرابحة والمرابحة لأجل الآمر بالشراء عند الاقتناء يتم الإثبات على أساس التكلفة التاريخية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	14.3	14.3	14.3
	موافق	27	77.1	77.1	91.4
	موافق بشدة	3	8.6	8.6	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

وإذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلى العميل وكانت التبيعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	9	25.7	25.7	25.7
	موافق	20	57.1	57.1	82.9
	موافق بشدة	6	17.1	17.1	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

إذا كانت القيمة الدفترية أعلى من القيمة الجارية أو المتوقع استردادها، يكون بالفرق مخصص هبوط قيمة موجودات المرابحة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	11.4	11.4	11.4
	موافق	27	77.1	77.1	88.6
	موافق بشدة	4	11.4	11.4	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

وفي نهاية الفترة المالية يظهر رصيدعملاء المرابحة-هامش الجدية) إن لم تسوى(في قائمة المركز المالي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	8.6	8.6	8.6
	موافق	28	80.0	80.0	88.6
	موافق بشدة	4	11.4	11.4	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

اجمالي المحور الأول:

المحور الثاني:

اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	9	25.7	25.7	25.7
	موافق	21	60.0	60.0	85.7
	موافق بشدة	5	14.3	14.3	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المرابحة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	14.3	14.3	14.3
	موافق	26	74.3	74.3	88.6
	موافق بشدة	4	11.4	11.4	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يتم لاعتراف بأرباح المرابحة عند تنفيذ العقد على انها التزام متداول في ميزانية المصرف

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	11.4	11.4	11.4
	موافق	28	80.0	80.0	91.4
	موافق بشدة	3	8.6	8.6	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يتم توزيع أرباح المرابحة حسب مدة عقد المرابحة مع الاخذ بعين الاعتبار الفترة المحاسبية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	11.4	11.4	11.4
	موافق	26	74.3	74.3	85.7
	موافق بشدة	5	14.3	14.3	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يتم الفصل بين أرباح المضاربة غير المقيدة وارباح للآمر بالشراء في القوائم المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	9	25.7	25.7	25.7
	موافق	22	62.9	62.9	88.6
	موافق بشدة	4	11.4	11.4	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يتم تحديد فروقات أسعار الصرف على بضاعة المرابحة والاعتراف بها عند توزيع أرباح المرابحة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.9	2.9	2.9
	غير موافق	10	28.6	28.6	31.4
	موافق	21	60.0	60.0	91.4
	موافق بشدة	3	8.6	8.6	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

اجمالي المحور الثاني

المحور الثالث

يتم الإفصاح عن أموال المرابحة بالتكلفة التاريخية في القوائم المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	5.7	5.7	5.7
	محايد	12	34.3	34.3	40.0
	موافق	17	48.6	48.6	88.6
	موافق بشدة	4	11.4	11.4	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يتم عرض ذمم المرابحات في القوائم المالية بجداول إضافية لتوضيح كل عقد مرابحة لوحده

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	11.4	11.4	11.4
	محايد	11	31.4	31.4	42.9
	موافق	16	45.7	45.7	88.6
	موافق بشدة	4	11.4	11.4	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس تكلفة بضاعة المرابحة سواء في تاريخ عقد المرابحة او نهاية السنة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	2.9	2.9	2.9
	محايد	17	48.6	48.6	51.4
	موافق	13	37.1	37.1	88.6
	موافق بشدة	4	11.4	11.4	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يتم الإفصاح عن الخسائر المتحققة أسعار الصرف وكذلك الأرباح المحققة من ذلك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	5.7	5.7	5.7
	محايد	13	37.1	37.1	42.9
	موافق	17	48.6	48.6	91.4
	موافق بشدة	3	8.6	8.6	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الإفصاح عن طبيعة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى ذات الأهمية بالمرابحة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	5.7	5.7	5.7
	محايد	10	28.6	28.6	34.3
	موافق	19	54.3	54.3	88.6
	موافق بشدة	4	11.4	11.4	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر التقديرية الناتجة عن التقدير الحكمي للموجودات المتعلقة بالمرابحة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	2.9	2.9	2.9
	محايد	16	45.7	45.7	48.6
	موافق	14	40.0	40.0	88.6
	موافق بشدة	4	11.4	11.4	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الفصل بين الاستثمارات المقيدة وفقا لمصادر تمويلها) حسابات استثمار مقيدة وحدات محافظ استثمارية (وذلك الفصل بين أنواع المحافظ الاستثمارية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	2.9	2.9	2.9
	محايد	20	57.1	57.1	60.0
	موافق	10	28.6	28.6	88.6
	موافق بشدة	4	11.4	11.4	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

اجمالي المحور الثالث

الملحق الثالث : التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
المحور_الأول	.158	35	.066	.941	35	.161
المحور_الثاني	.270	35	.059	.852	35	.059
المحور_الثالث	.146	35	.068	.926	35	.059

a. Lilliefors Significance Correction

الملحق الرابع : معاملات الارتباط

Correlations

		المحور_الثاني	المحور_الثالث	المحور_الأول
المحور_الثاني	Pearson Correlation	1	.841**	.725**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	35	35	35
المحور_الثالث	Pearson Correlation	.841**	1	.737**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	35	35	35
المحور_الأول	Pearson Correlation	.725**	.737**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	35	35	35

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق الخامس : اختبار الفرضيات الفرق

Group Statistics

	االجنس	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور_الأول	ذكر	25	3.7067	.61667	.12333
	انثى	10	3.6833	.54120	.17114
المحور_الثاني	ذكر	25	3.7667	.53576	.10715
	انثى	10	3.5667	.56765	.17951
المحور_الثالث	ذكر	25	3.6571	.61029	.12206
	انثى	10	3.4571	.65914	.20844

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
المحور_الأول	Equal variances assumed	.839	.366	.104	33	.917	.02333	.22339	-.43116-	.47782
	Equal variances not assumed			.111	18.867	.913	.02333	.21095	-.41841-	.46507
المحور_الثاني	Equal variances assumed	.304	.585	.981	33	.334	.20000	.20379	-.21461-	.61461
	Equal variances not assumed			.957	15.804	.353	.20000	.20905	-.24362-	.64362
المحور_الثالث	Equal variances assumed	.037	.848	.857	33	.398	.20000	.23348	-.27501-	.67501
	Equal variances not assumed			.828	15.545	.420	.20000	.24155	-.31328-	.71328

اختبار t لإجمالي المحاور

اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للعمر

ANOVA

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
المحور_الأول	Between Groups	.913	3	.304	.869	.468
	Within Groups	10.854	31	.350		
	Total	11.767	34			
المحور_الثاني	Between Groups	.250	3	.083	.263	.852
	Within Groups	9.825	31	.317		
	Total	10.075	34			
المحور_الثالث	Between Groups	2.956	3	.985	3.002	.045
	Within Groups	10.178	31	.328		
	Total	13.135	34			

اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمؤهل العلمي

ANOVA

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
المحور_الأول	Between Groups	.859	2	.429	1.259	.298
	Within Groups	10.908	32	.341		
	Total	11.767	34			
المحور_الثاني	Between Groups	1.092	2	.546	1.946	.159
	Within Groups	8.982	32	.281		
	Total	10.075	34			
المحور_الثالث	Between Groups	1.518	2	.759	2.091	.140
	Within Groups	11.616	32	.363		
	Total	13.135	34			